مؤقت

مجلس الأمن

السنة الخمسون

الجلسة ٣٥٣٦

الجمعة، ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥، الساعة ١٧/٤٥
نيويورك

الرئيس:	السيد مريميه	(فرنسا)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد لافروف
	الأرجنتين	السيد كارديناس
	ألمانيا	السيد هنزه
	إندونيسيا	السيد ويسنومورتي
	إيطاليا	السيد فرارين
	بوتسوانا	السيد ليغويلا
	الجمهورية التشيكية	السيد كوفاندا
	رواندا	السيد باكوراموتسا
	الصين	السيد وانغ شويشيان
	عُمان	السيد الخصيبي
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السير ديفيد هناي
	نيجيريا	السيد غمباري
	هندوراس	السيد مارتينيز بلانكو
	الولايات المتحدة الأمريكية	السيد غنيم

جدول الأعمال

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة إلى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/367)

يتضمن هذا المحضر النص الأصلي للخطب الملقاة بالعربية والترجمات الشفوية للخطب الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تقدم التصويبات إلا للخطب الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني خلال أسبوع واحد من تاريخ النشر الى: Chief of the Verbatim Reporting Section, Room C-178.

افتتحت الجلسة الساعة ١٧/٤٥

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة في الأراضي العربية المحتلة

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من ممثلي الإمارات العربية المتحدة والمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/366)

رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهة الى رئيس مجلس الأمن من الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة (S/1995/367)

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل من ممثلي الأردن واستراليا واسرائيل والإمارات العربية المتحدة وباكستان وبنغلاديش وتركيا وتونس والجزائر وجمهورية إيران الإسلامية والجمهورية العربية السورية وجيبوتي والسودان والعراق وقطر وكندا وكوبا والكويت ولبنان وماليزيا ومصر والمغرب واليابان، يطلبون فيها دعوتهم الى الاشتراك في مناقشة البند المدرج في جدول أعمال المجلس. ووفقا للممارسة المعتادة أعتزم، بموافقة المجلس، دعوة هؤلاء الممثلين للمشاركة في المناقشة دون أن يكون لهم حق التصويت، وذلك عملا بالأحكام ذات الصلة من الميثاق والمادة ٣٧ من النظام الداخلي المؤقت للمجلس.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس، شغل السيد يعقوبي (اسرائيل) مقعدا على طاولة المجلس؛ وشغل السيد أبو عودة (الأردن)، والسيد بتلر (استراليا)، والسيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة)، والسيد كمال (باكستان)، والسيد رحمان (بنغلاديش)، والسيد باتو (تركيا)، والسيد عبد الله (تونس)، والسيد لعمامرا (الجزائر)، والسيد خوشرو (جمهورية إيران الإسلامية)، والسيد حلاق (الجمهورية العربية السورية)، والسيد علهاي (جيبوتي)، والسيد ياسين (السودان)، والسيد حمدون (العراق)، والسيد النعمة (قطر) والسيد فولر (كندا)، والسيد رودريغيز باريا (كوبا)، والسيد أبو الحسن (الكويت)، والسيد مبارك (لبنان)، والسيد رزالي (ماليزيا)، والسيد العربي (مصر)، والسيد السنوسي (المغرب)، والسيد كاواي (اليابان) المقاعد المخصصة لهم الى جانب طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسائل مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ من الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب، بصفتي رئيسا بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف دعوتي الى المشاركة في المناقشة حول بند جدول الأعمال 'الحالة في الأراضي العربية المحتلة'، وذلك عملا بالمادة ٣٩ من النظام الداخلي المؤقت لمجلس الأمن".

وقد وجه المجلس في مناسبات سابقة دعوات الى ممثلي هيئات أخرى للأمم المتحدة فيما يتصل بنظره في القضايا المدرجة في جدول أعماله. ووفقا للممارسة السابقة في هذا الشأن، اقترح أن يوجه المجلس الدعوة بموجب المادة ٣٩ من نظامه الداخلي المؤقت الى الرئيس بالإنابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف.

لعدم وجود اعتراض، تقرر ذلك.

أود أن أبلغ المجلس بأنني تلقيت رسالة مؤرخة ١٢ أيار/مايو ١٩٩٥ من المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، وستصدر بوصفها الوثيقة S/1995/388 ونصها كما يلي:

"يشرفني أن أطلب الى مجلس الأمن، وفقا لممارسته السابقة، أن يدعو السيد ناصر القدوة، المراقب الدائم عن فلسطين لدى الأمم المتحدة، للمشاركة في المناقشة الحالية لمجلس الأمن فيما يتعلق بالحالة في الأراضي العربية المحتلة، بما فيها القدس، والإجراء الاسرائيلي غير الشرعي الأخير في القدس".

واقترح، بموافقة المجلس، دعوة المراقب الدائم عن فلسطين للمشاركة في المناقشة الحالية عملا بالنظام الداخلي والممارسة السابقة في هذا الصدد.

لعدم وجود اعتراض تقرر ذلك.

بدعوة من الرئيس شغل السيد القدوة (فلسطين) مقعدا على طاولة المجلس.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

يجتمع مجلس الأمن استجابة للطلبات الواردة في الرسالتين المؤرختين ٨ أيار/مايو ١٩٩٥ الموجهتين الى رئيس مجلس الأمن من الممثلين الدائمين للمغرب والإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1995/366، ومن الممثل الدائم للمغرب لدى الأمم المتحدة، الوثيقة S/1995/367.

وأود أن أوجه عناية أعضاء المجلس الى الوثائق الأخرى التالية: S/1995/341 و S/1995/376 - وهما رسالتان مؤرختان ٢٨ نيسان/أبريل و ٣ أيار/مايو ١٩٩٥ موجهتان الى الأمين العام من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة - و S/1995/352، وهي رسالة مؤرخة ٨ أيار/مايو ١٩٩٥، موجهة الى رئيس مجلس الأمن من المراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة.

المتكلم الأول ممثل فلسطين، وأعطيه الكلمة الآن.

السيد القدوة (فلسطين): سيدي الرئيس، اسمحوا لي بداية أن أتقدم اليكم بالتهنئة على رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر، معبرا عن ثقتنا الكاملة بكفاءتكم المعهودة في قيادة أعمال المجلس. وأريد أن أنتهز هذه الفرصة أيضا لأشكر سعادة السفير السيد كارل كوفاندا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة على رئاسته الموفقة للمجلس خلال الشهر الماضي.

يجتمع مجلس الأمن اليوم للنظر في إجراء اسرائيلي خطير يتمثل بقيام السلطات الاسرائيلية بمصادرة ثلاثة وخمسين هكتارا من الأراضي الواقعة في منطقة القدس الشرقية المحتلة، الأمر الذي يمثل خرقا فاضحا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، ولإعلان المبادئ الموقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وفوق ذلك فإنه يتم في مدينة القدس الشريف ذات الأهمية المركزية للعالمين العربي والإسلامي، والتي هي قلب القضية الفلسطينية التي هي بدورها جوهر الصراع العربي - الاسرائيلي. لقد تجلى الغضب العربي والإسلامي في رد فعل رجل الشارع، وفي الموقف العربي الرسمي الذي تمثل في الاجتماع الطارئ لوزراء الخارجية العرب، وفي التحرك العربي المشترك هنا في إطار الأمم المتحدة، وكذلك في تحرك منظمة المؤتمر الإسلامي ولجنة القدس. ونحن نتحرك في إطار الأمم المتحدة لأن هذه المنظمة الدولية تعاطت مع موضوع القدس منذ البدايات، وأفردت له أهمية خاصة، في نفس الوقت الذي تعاطت فيه مع قضية فلسطين.

واسمحوا لي هنا أن استعرض بشكل سريع المراحل التي مرت بها هذه القضية المركزية في اطار الأمم المتحدة وخارجها.

مارست الجمعية العامة للأمم المتحدة صلاحياتها بالنسبة لفلسطين باعتبارها إحدى مناطق انتداب عصبة الأمم، وقامت في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ باعتماد قرارها ١٨١ (د - ٢) الذي يشار له عادة بقرار التقسيم، حيث قسم القرار فلسطين الانتداب الى دولتين، واحدة يهودية وأخرى عربية. أما القدس فقد اعتبرها القرار كيانا مستقلا منزوع السلاح تحت رعاية مجلس الوصاية للأمم المتحدة. وكررت الجمعية العامة هذا المبدأ بالنسبة للقدس في قرارها المعروف الآخر ١٩٤ (د - ٣) المؤرخ ١١ كانون الأول/ديسمبر ١٩٤٨. وكما هو معروف فقد تعرضت المدينة للتقسيم كأمر واقع نتيجة حرب عام ١٩٤٨. ولكن الجمعية العامة، مع عام ١٩٥٠، كانت قد أعادت تأكيد مبدأ النظام الدولي الخاص، بالرغم من تقسيم الأمر الواقع، وهو ما أكدته في العديد من قراراتها اللاحقة. وقد قام مجلس الوصاية بالفعل باعتماد قانون خاص بالقدس تنفيذا للقرار ١٨١ (د - ٢) وذلك بتاريخ ٤ نيسان/أبريل ١٩٥٠ ولكنه بالطبع، وللأسف، لم يوضع موضع التنفيذ.

وعندما قامت اسرائيل بالتقدم بطلب العضوية للأمم المتحدة، وأثناء النقاشات الحادة التي جرت حول هذا الطلب، قامت أيضا بتقديم التأكيدات بصدد التزامها بتنفيذ قراري الجمعية العامة ١٨١ (د - ٢) و ١٩٤ (د - ٣). وقد أشير الى هذه التأكيدات بالفعل في قرار الجمعية العامة ٢٧٣ (د - ٣) المؤرخ ١١ أيار/مايو ١٩٤٩، بمنح العضوية لاسرائيل. وبالرغم من ذلك فقد قامت اسرائيل، وبشكل شبه فوري، بانتهاك هذه التأكيدات، حيث قام البرلمان الاسرائيلي بإعلان القدس عاصمة لإسرائيل في ٢٣ كانون الثاني/يناير ١٩٥٠. وفي عام ١٩٥١ انتقلت الوزارات الاسرائيلية الى المدينة. وكان رد فعل الدول الأعضاء على هذه التصرفات المؤسفة غير القانونية

صحيحا وملتزما بالقانون الدولي وبقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، اذ لم تعترف أية دولة بسيادة اسرائيل على ذلك الجزء من القدس الواقع تحت سيطرتها في ذلك الوقت، وهو ما اصطلح على تسميته بالقدس الغربية. ولم تقم أية دولة بإنشاء سفارتها في القدس الغربية أو نقلها الى هناك.

ثم جاءت حرب ١٩٦٧، وقامت اسرائيل باحتلال الجزء الآخر من القدس، بما في ذلك المدينة المسورة بأماكنها المقدسة، الى جانب الضفة الغربية وقطاع غزة والجولان السوري وسيناء المصرية. وبشكل فوري قامت حكومة اسرائيل بضم القدس الشرقية، وقامت أيضا، بتخويل من الكنيست، بتوسيع الحدود البلدية للمدينة الى ٧٠٠٥ هكتارات أي حوالي عشرة أضعاف المساحة الأصلية للمدينة، مع فرض القانون الاسرائيلي والولاية والإدارة الاسرائيلية عليها. ثم بدأت في تنفيذ سياسة متكاملة وشاملة لتحقيق أعلى درجة من الاستعمار الاستيطاني في المدينة المحتلة من خلال مصادرة الأراضي والبناء المكثف عليها للمستعمرين، وتقليص وجود السكان الفلسطينيين من خلال تصعيب ظروف الحياة بكافة الوسائل، وباختصار سياسة تستهدف تهويد المدينة المقدسة وتحقيق أغلبية يهودية فيها.

ومع الزمن، وحتى الآن، أصبحت مجمل الأراضي المصادرة من قبل اسرائيل في القدس الشرقية ٤٠٠ ٢ هكتار، تم بناء ٣٥ ألف وحدة سكنية عليها خصصت جميعا للمستعمرين اليهود، ويضاف الى ذلك الأراضي الأخرى المصادرة من قبل اسرائيل والمسماة بالخضراء والمتروكة دون بناء، والتي تبلغ مساحتها ١٠٠ ٣ هكتار. والنتيجة، إذن، أن الفلسطينيين تركوا في مساحة صغيرة هي الحد الأدنى من الأراضي، ومقدارها حوالي ١٤ في المائة فقط من القدس الشرقية بحدودها البلدية الموسعة. وفي ٣٠ تموز/يوليه ١٩٨٠ قام الكنيست الاسرائيلي باعتماد قانون القدس الأساسي، مؤكدا ضم الأمر الواقع الذي تم في عام ١٩٦٧، ومعلنا "القدس الكاملة والموحدة" عاصمة لإسرائيل. وتجدر الإشارة هنا الى أن كل ذلك التوسع الاستعماري يختلف عما تردده بعض الدوائر الاسرائيلية حاليا عن "القدس الكبرى" والتي يقتضي تحقيقها مزيدا من التوسع والضم والمصادرة.

أما بالنسبة للمستعمرين غير الشرعيين فقد دخل أول مستعمر إلى القدس الشرقية المحتلة عام ١٩٦٩، واستمر عدد هؤلاء المستعمرين في النمو، حيث وصل عددهم من صفر إلى خمسين ألفا في عام ١٩٧٩، ثم إلى حوالي مائة وخمسين ألفا في عام ١٩٩٣. وهو تقريبا نفس عدد السكان العرب في المدينة.

بالاضافة إلى كل ذلك قامت اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، إلى جانب المستعمرين المسلحين بالاعتداء في العديد من المرات على حرمة الأماكن الاسلامية المقدسة، وأخطر هذه الاعتداءات كان محاولة حرق المسجد الأقصى المبارك عام ١٩٦٩. لقد تم كل ذلك بالرغم من الموقف الدولي الواضح، وفي تحد كامل للأمم المتحدة وانتهاك لسلسلة من قرارات مجلس الأمن تخص الوضع في القدس مثل القرارات ٢٥٠ (١٩٦٨) و ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠) و ٤٧٨ (١٩٨٠) و ٦٧٢ (١٩٩٠).

وقد اعتبرت هذه القرارات، من بين أمور أخرى، أن كل الترتيبات والاجراءات التي قامت بها اسرائيل، بما في ذلك التشريعية والادارية منها، بهدف تغيير المركز القانوني للمدينة، لاغية وباطلة ولا قانونية لها. كما أدانت هذه القرارات محاولات اسرائيل لتغيير طبيعة المدينة وتركيبها السكاني. كذلك فقد اعتبرت هذه القرارات أن قانون القدس الأساسي انتهاك للقانون الدولي ويجب الغاؤه، وطالبت الدول الأعضاء بالتقيد بذلك. كل هذا بالاضافة إلى عدد كبير آخر من قرارات المجلس التي تؤكد على انطباق اتفاقية جنيف الرابعة على كافة الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس، وتلك التي طالبت اسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بالتوقف عن سياسة الاستيطان والالتزام بأحكام الاتفاقية.

ومرة أخرى كان موقف الدول الأعضاء في الأمم المتحدة واضحا وملتزما بالقانون الدولي وبقرارات المجلس، فلم تعترف أية دولة بضم القدس أو بسيادة اسرائيل عليها، ولم تقم أية دولة بنقل سفارتها إلى القدس باستثناء، للأسف، دولتين فقط. ومع ذلك وبالرغم من كل ما سبق استمرت اسرائيل في مخططها وسياستها وممارساتها، فارضة القوة على القانون، ضاربة عرض الحائط بقرارات المجلس.

ومؤخرا اقتنعنا جميعا بأن مرحلة جديدة قد بدأت في الشرق الأوسط، وفي تاريخ العلاقة

الاسرائيلية - الفلسطينية، وذلك مع التطور الهام والأساسي الذي حدث بتوقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل. وفي الاعلان اتفق الطرفان على مرحلة انتقالية، واتفقا أيضا على تأجيل التفاوض حول بعض المسائل الصعبة والمعقدة، ومن بينها القدس للمرحلة الثانية وهي المفاوضات التي يجب أن تبدأ بأسرع ما يمكن ولكن بما لا يتجاوز بداية السنة الثالثة. وافق الطرفان إذن على التفاوض حول موضوع القدس، واتفقا على موعد محدد لاجراء هذه المفاوضات. بالاضافة إلى ذلك التزم الجانب الاسرائيلي بأن المؤسسات الفلسطينية في القدس الشرقية ذات أهمية كبيرة وسيتم المحافظة عليها خلال المرحلة الانتقالية.

إن الحد الأدنى للتقيد بالالتزامات التعاقدية للأطراف والتفاوض بنوايا حسنة يقتضيان أن لا يقوم الأطراف بإحداث تغييرات على الأرض تستبق نتائج المفاوضات وتستهدف التأثير فيها، ناهيك عن قيام احد الأطراف بتصرفات عدائية تلحق ضررا فظيعا بالجانب الآخر، وتعتبر من سمات الاحتلال الأساسية. وهي تصرفات تنتهك اتفاقية لاهاي لعام ١٩٠٧ والأنظمة الملحقة بها، وكذلك اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. هذا بالضبط ما قامت به السلطات الاسرائيلية مؤخرا عندما أعلنت أوامر مصادرة جديدة لثلاثة وخمسين هكتارا من أراضي القدس الشرقية. وأعلنت عن انشاء مباني سكنية للمستعمرين ومبنى للشرطة على هذه الأراضي. وفوق ذلك قام عدد من المسؤولين الاسرائيليين بالتأكيد على نوايا الحكومة بمصادرة مزيد من الأراضي هناك لانشاء مزيد من المستعمرات.

ولا يمكن الحديث عن سياسات وممارسات اسرائيل في القدس بدون الحديث عن تلك الممارسات الفظيعة المتعلقة بإغلاق المدينة في وجه الشعب الفلسطيني، ومنع هذا الشعب من دخولها بالرغم مما تمثله القدس من مركز ديني ثقافي اقتصادي لكل السكان. لم يتوقف الأمر إذن عند توسيع القدس ومصادرة أراضيها، وإنما الآن أيضا اغلاقها أمام شعبها وأصحابها الحقيقيين مع كل ما يلحقه ذلك بهم من أضرار كبيرة.

ثم هناك ما تقوم به اسرائيل من حفريات غير مشروعة في منطقة الحرم الشريف، وهي حفريات وصلت مؤخرا بالفعل إلى أماكن ملاصقة للمسجد الأقصى المبارك مما يهدد سلامة المسجد وأساساته، مع ما يمكن أن يسببه ذلك من ثورة حقيقية في العالمين العربي والاسلامي.

كل ما سبق متعلق فقط بالسياسات والممارسات الاسرائيلية في القدس. ونستطيع أن نضيف إلى ذلك الكثير من الممارسات الأخرى، منها ما هو متعلق بها كسلطة قائمة بالاحتلال، مثل الاستمرار في حملة الاستيطان الاستعماري في أماكن أخرى من الأرض المحتلة، ومنها ما هو متعلق بها كشريك في عملية السلام، مثل المماطلة في تنفيذ الشق الثاني من إعلان المبادئ والمتضمن إعادة الانتشار في باقي الضفة الغربية وإجراء الانتخابات الفلسطينية العامة، ومثل عدم التقيد بالاتفاق الاقتصادي واتخاذ خطوات معينة أدت إلى حصار وخنق الاقتصاد الفلسطيني وزيادة معاناة شعبنا في المناطق المحتلة وفي مناطق السلطة الوطنية الفلسطينية.

إذا نظرنا لكل هذه الصورة نستطيع أن نرى خطورة الوضع والآثار التدميرية للممارسات الاسرائيلية على عملية السلام، خاصة تلك المتعلقة بالقدس، وفي مقدمتها أوامر المصادرة. ان على اسرائيل أن تفهم أنه لا يمكن المضي قدما بعقلية المحتل، وعليها أن تفهم أن اعلان المبادئ قد أبرم بين طرفين يمثلان شعبين متكافئين يجب احترام حقوق وطموحات كليهما وليس فقط أحدهما على حساب الآخر. وعلى اسرائيل أن تفهم أيضا أنه من غير الممكن تحقيق السلام والاحتفاظ بالأرض في نفس الوقت، وأنه من غير الممكن الاستيلاء على القدس والمطالبة بعلاقات طبيعية مع الجيران ومع أصدقائهم. وأخيرا فإن على اسرائيل أن تختار: إما أن هناك اتفاقا مع الجانب الفلسطيني أو لا يوجد اتفاق. لأن حالة نصف الاتفاق غير مقبولة وغير ممكنة. من جانبنا، نحن متمسكون بالاتفاق وبعملية السلام ومستعدون للمضي قدما على قاعدة تنفيذ ما تم الاتفاق عليه مع احترام القانون الدولي بشكل كامل.

ماذا عن راعيي عملية السلام ودورهما في هذا المجال؟ إننا نعتقد أنه يتوجب على راعيي عملية السلام أن يكثفا جهودهما من أجل انقاذ العملية وضمان تقدمها وذلك من خلال حمل اسرائيل على عدم القيام بمثل هذه الممارسات والدفع باتجاه تنفيذ الأطراف لالتزاماتهم التعاقدية. ولعل الراعي الأمريكي يتحمل مسؤولية أكبر في هذا المجال باعتبار علاقاته الخاصة مع اسرائيل وأيضا بحكم رسائل التطمينات التي وجهها للأطراف المشاركة في العملية، ومنها رسالة التطمينات للطرف

الفلسطيني التي شكلت جزءا أساسيا من أساس المشاركة الفلسطينية في العملية برمتها. وتقول رسالة التطمينات الأمريكية المؤرخة ٢٤ تشرين الأول/اكتوبر ١٩٩١ حول موضوع القدس:

"تعارض الولايات المتحدة ضم اسرائيل للقدس الشرقية وتطبيق القانون الاسرائيلي عليها وتوسيع حدود البلدية ونحن نشجع جميع الأطراف على تجنب القيام بأعمال من طرف واحد تؤدي إلى زيادة حدة التوتر المحلي أو تزيد من صعوبة المفاوضات أو تحول دون الوصول بها إلى نتيجتها الختامية".

نحن الآن أمام مثل هذا الوضع بالضبط ونحن نأمل لذلك أن تتخذ الولايات المتحدة موقفا واضحا متفقا مع تعهداتها في هذا المجال.

لا بد من كلمة هنا حول بعض ما يجري من محاولات في الكونغرس الأمريكي لنقل السفارة الأمريكية إلى القدس، وهو ما يعني محاولة إلغاء السياسة الأمريكية التي استمرت أكثر من أربعين عاما في هذا المجال. في الوضع الطبيعي، ما كنا لنتعاطف مع ما يجري في برلمانات الدول الأعضاء. ولكن هذه الحالة تحديدا تجاوزت مجرد الفرضية أو الاحتمال من ناحية وهي تمس مصالح شعبنا الحيوية، وتمثل انتهاكا للقانون الدولي، ولقرارات مجلس الأمن ذات الصلة، من ناحية أخرى. ونحن نقدر موقف الادارة الحالية بخصوص هذه التحركات وكذلك موقف الادارات الأمريكية السابقة، ولكننا في نفس الوقت نريد التحذير من العواقب الكارثية التي يمكن أن تسببها هذه التحركات إذا كتب لها النجاح. وفي هذا المجال، فإنه إذا بدأت هذه التحركات في التبلور بشكل مادي فإننا سنعمل على صياغة موقف عربي وإسلامي حاسم في هذا المجال، وسنضطر كذلك لمقاتلتها بالرغم من قلة امكانياتنا، وسيكون جزءا من تحركنا المقابل في إطار نظام الأمم المتحدة، بما في ذلك مجلس الأمن، ضمن نص المادة ٢٧ الفقرة ٣ من ميثاق الأمم المتحدة بما في ذلك محكمة العدل الدولية سواء بطلب رأي استشاري أو بأشكال أخرى.

الآن ما هو مطلوب من مجلسكم الموقر؟ المطلوب في هذا الموضوع المحدد هو أن يقوم المجلس بواجبه لضمان الغاء أوامر المصادرة من خلال اعتماد قرار واضح للمجلس. ومطلوب بالطبع أن يقوم المجلس بافهام اسرائيل بضرورة عدم تكرار مثل هذه الأعمال مستقبلا، هذا بالطبع في إطار ما هو مطلوب عموما من المجلس لضمان احترام القانون الدولي وتقديم الدعم اللازم لعملية السلام. ونحن بالفعل نتمنى أن ينجح المجلس هذه المرة في القيام بواجباته على عكس ما حدث في ٢٨ شباط/فبراير الماضي عندما اكتفى المجلس بالنقاش العام. ربما لو نجحنا يومها لما اضطررنا أن نأتي أمامكم اليوم، ونأمل عندما ننجح هذه المرة أن لا نحضر أمامكم في المستقبل لنفس الموضوع.

إن القدس، المدينة المقدسة للديانات السماوية الثلاث، كانت وستبقى مفتاح الحرب والسلام، فهي أولى القبلتين وثالث الحرمين الشريفين، مسرى النبي محمد صلى الله عليه وسلم، ومهد المسيح عليه السلام، وقد كانت عبر التاريخ مسرحا للصراع ولصنع السلام.

وهي ليست كغيرها من المدن، وقد كانت دوما ذات هوية عربية وإسلامية وستبقى كذلك، وإن كافة المحاولات الاسرائيلية لتغيير هويتها وتزوير تاريخها وإنكار حقوق الفلسطينيين فيها لهو أمر في غاية الخطورة ويمس كرامة وقناعات العالمين العربي والاسلامي.

إن الشعب الفلسطيني، بقيادة منظمة التحرير الفلسطينية، سيواصل نضاله الشرعي من أجل نيل حقوقه المشروعه، وعلى رأسها إقامة دولته الفلسطينية المستقلة وعاصمتها القدس الشريف.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر مراقب فلسطين على كلماته الرقيقة الموجهة إلي.

المتكلم التالي هو ممثل المغرب، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد السنوسي (المغرب) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): السيد الرئيس، أود بادئ ذي بدء أن أشكركم على السماح لوفد بلدي بالاشتراك في هذا النقاش. وأشكر أيضا المجلس على موافقته على طلبنا باسم البلدان العربية ومنظمة المؤتمر الاسلامي لعقد اجتماع.

ويشرفني كثيرا أن أعرب لكم سيدي الرئيس باسم وفد المملكة المغربية عن التهانئ الخالصة بمناسبة اضطلاعكم برئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو ١٩٩٥.

ويسرني أيضا أن أعرب لكم، وأنتم خير ممثل لبلد تربطه ببلدي صلات التعاون والصداقة الوثيقة، عن تحياتنا. ووفد بلدي مقتنع تماما بأن مهاراتكم باعتباركم دبلوماسيا خبيرا وأيضا صفاتكم الانسانية المعروفة ستكفل نجاح أعمال مجلس الأمن هذا الشهر. ويسرني أيضا أن أقوم بواجب تهنئة السفير كاريل كوفاندا ممثل الجمهورية التشيكية على أدائه البارز بصفته رئيسا للمجلس الشهر الماضي.

بمزيد من الفزع والمرارة، علمت المملكة المغربية مثل بلدان عديدة، خاصة البلدان العربية والاسلامية، بالقرارات التي اتخذتها الحكومة الاسرائيلية بشأن مصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية في الجزء الشرقي من مدينة القدس الشريف بغرض انشاء مستوطنات جديدة هناك.

وعقد المجلس الوزاري لجامعة الدول العربية، بدافع من الأسى والقلق العميقين ازاء هذا الاجراء البالغ الخطورة، اجتماعا استثنائيا في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، في القاهرة، وأدان بالاجماع القرار الأخير للحكومة الاسرائيلية، الذي قد يعرض للخطر فرص السلم التي تم التوصل اليها في هذه المنطقة من العالم.

ومن ناحية، أكد السيد حامد الغابد، الأمين العام لمنظمة المؤتمر الاسلامي، والذي كان يتابع هذه المسألة بقلق شديد، أن هذا الاجراء يمثل بالنسبة لعملية السلم خطوة خطيرة إلى الوراء، وأنه خلق عقبات جديدة في سبيل تقدمها، كما أنه يشكل انتهاكا خطيرا للاتفاقات التي تم التوصل إليها بين منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل. ووجه الأمين العام نداء إلى المجتمع الدولي أن يشجع الحكومة الاسرائيلية على وضع نهاية لأعمال المصادرة هذه.

وكان للمجموعة العربية ومجموعة، دول منظمة المؤتمر الاسلامي، من ناحيتها، رد فعلها أيضا، كما ورد في بيانات صادرة بوصفها وثائق رسمية لمجلس الأمن.

والواقع أن تدابير المصادرة لا يمكن أن تكون مقبولة من جانب المجتمع الدولي، لأنها، بالاضافة إلى عدم مشروعيتها الصارخ، تنطوي على تهجم خطير على عملية السلم، وهي تقوض الثقة التي ينبغي أن تسود بين الفلسطينيين والاسرائيليين خلال سعيهم الطويل في سبيل السلم العادل والدائم. كما أنها تهز الثقة التي بدأ العالم العربي يوليها لهذه العملية التي طال انتظارها. ولذلك فإنه يحق لنا تماما أن يساورنا شعور القلق الشديد ازاء تدابير المصادرة هذه، التي تمثل عودة إلى الممارسات التي اعتقدنا أنها أصبحت تمت إلى الماضي.

ومنذ احتلال مدينة القدس الشريف عملت السلطات الاسرائيلية، لسوء الطالع، بطريقة منتظمة على تغيير مركزها، متجاهلة القرارات العديدة الصادرة عن مجلس الأمن والجمعية العامة، وقواعد ومبادئ القانون الدولي. وفي الواقع أن مجلس الأمن اعتبر، في قراره ٢٥٢ (١٩٦٨) المؤرخ ٢٨ أيار/مايو ١٩٦٨،

> "إن جميع التدابير والأعمال التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل، بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات القائمة عليها - والتي تفضي إلى تغيير المركز القانوني للقدس تعد لاغية ولا يمكنها تعديل ذلك المركز". (القرار ٢٥٢ (١٩٦٨)، الفقرة ٢)

وفي القرار ذاته دعا مجلس الأمن اسرائيل، على وجه الاستعجال، إلى

> "إلغاء جميع التدابير المتخذة بالفعل والكف فورا عن اتخاذ أي اجراء آخر يفضي إلى تغيير المركز القانوني للقدس". (المرجع نفسه، الفقرة ٣)

وقد تأكد مجددا بعد ذلك هذا المركز القانوني بقرارات أخرى للأمم المتحدة، أعلنت جميعا أن التدابير المتخذة لتغيير الوضع القانوني للقدس باطلة، وهي قرارات ذات قيمة رمزية وأبعاد روحية وعاطفية ليس فقط بالنسبة للعالم الاسلامي وإنما أيضا للمجتمعات المسيحية والعالم اليهودي وتشكل تدابير المصادرة حاليا عملا لا يفضي فقط إلى تعديل المركز القانوني للمدينة المقدسة وإنما يخلق أيضا على نحو خطير، شكا هائلا في أذهان العرب والمسلمين، في وقت كانوا قد قرروا فيه الايمان بمعجزة السلم في ذلك الجزء من العالم.

وهنا تكمن أعظم دواعي قلقنا لأن المسألة لا تتعلق فقط بالتهجم على قواعد وقرارات الشرعية الدولية ولكنها في الواقع تشكك، للأسف، في الروح والارادة التي تحتاج الأطراف المعنية إلى ابدائها في جميع الأوقات إذا أريد لها أن تخلص نفسها من الشراك العديدة المنصوبة بالفعل في الطريق المؤدية إلى السلم المنشود الذي طال انتظاره.

إن اعلان واشنطن المؤرخ ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، الذي رحب به المجتمع الدولي بأمل عظيم، يذكر على وجه التحديد ان الوضع القانوني الدائم لمدينة القدس سيظل ضمن المسائل التي ستكون محلا للمفاوضات التي من المقرر استهلالها في شهر أيار/مايو ١٩٩٦. وقد جاء فيه ما يلي:

"يتفق الطرفان على ألا تمس الاتفاقات التي يتم التوصل إليها للفترة الانتقالية أو تستبق نتائج مفاوضات الوضع الدائم". (S/26560، المرفق، الصفحة ٥)

وفضلا عن ذلك، تنص المادة الأولى من الاعلان بوضوح على أن

"هدف .. المفاوضات .. هو "

إنشاء السلطة

"مما يؤدي إلى تسوية دائمة تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)". (المرجع نفسه، (المرفق)، الصفحة ٤)

وفي هذا الخصوص، ينبغي الاشارة إلى أن مجلس الأمن أكد في قراره ٢٤٢ (١٩٦٧) عدم جواز الاستيلاء على الأراضي بالقوة وطالب بانسحاب القوات الاسرائيلية من الأراضي المحتلة في حزيران/يونيه ١٩٦٧، التي نعتبر مدينة القدس جزءا لا يتجزأ منها. ولذلك ففي الوقت الذي أصبحنا نتوقع فيه بناء على الالتزامات التي تعهد بها الطرفان وضع حد لعمليات مصادرة الأراضي وإنشاء المستوطنات، إذا بنا نشهد بأسف شديد انه لا تزال يتخذ في تلك المنطقة اجراءات تشكك في الصميم في فرص المضي قدما بعملية السلم الفلسطينية الاسرائيلية.

وإذ أدرك صاحب الجلالة الملك الحسن الثاني النتائج المروعة لمصادرة الأراضي الفلسطينية، فقد وجه بصفته رئيسا للجنة القدس والرئيس الحالي لمنظمة المؤتمر الاسلامي رسائل إلى رؤساء الدول الأعضاء في مجلس الأمن، موجها انتباههم إلى الأخطار الشديدة التي تنطوي عليها هذه التدابير والمخاطر الهائلة التي تسببها للسلم ومناشدا إياهم العمل في نطاق مجلس الأمن لحفز اسرائيل على الغاء قرارها وقد أكد الملك في خطابه أن"

"الاجراء الذي اتخذته اسرائيل توا يمكن قطعا أن يجهض عملية السلم على الجبهة الفلسطينية، وذلك أمر يصدق بدرجة أكبر بالنظر إلى أن السلم لا يزال هشا ومن الممكن نسفه بواسطة القوى المعادية له، في فلسطين واسرائيل على السواء، وهو مجمد على الجبهتين السورية واللبنانية، حيث لم تتخذ عملية السلم حتى الآن وجهتها الصحيحة".

وأشار صاحب الجلالة الملك أيضا إلى أن

"مصادرة اسرائيل للأراضي العربية في القدس بقصد انشاء مستوطنات (تنطوي لسوء الطالع على تعبير عن نزوعها إلى التصرف الانفرادي، بالاضافة إلى أنها بعملها هذا إنما تخرق القانون الدولي".

وبالاضافة إلى ذلك بعث جلالته في ٤ أيار/مايو ١٩٩٥ رسالة إلى السيد اسحق رابين رئيس وزراء اسرائيل اقتبس منها الآتي:

"السيد رئيس الوزراء،

"كان لمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي العربية في القدس تأثير القنبلة في جميع أنحاء العالم، وكانت مثارا لقلق عام.

"وقد آلمتني، بوجه خاص وبصفة شخصية، لأننا مدركون لخطورة عواقب هذا الاجراء بالنسبة لاسرائيل ولجميع شعوب المنطقة.

"ولقد وقفنا صامدين في صبر في مواجهة سوء الفهم بل والعداء في كثير من

الأحيان ومعرضين موقفنا ذاته في الأمة العربية للخطر، ورحنا نعمل طوال أكثر من عقدين من الزمان من أجل تحقيق التقارب اليهودي العربي وتهيئة أفضل الظروف وأحسن الأجواء لكي تعيش دول المنطقة في سلام وتفاهم.

"وانضم إلينا فيما نبذله من جهود، رواد آخرون في السعي نحو تحقيق سلم عادل ودائم، يكفل للجميع الممارسة الحرة لحقوقهم والاحترام الدقيق لها.

"وما برح الطريق في اتجاه السلام طويلا وصعبا، وتتناثر فيه العثرات. ولقد أمكن بفضل ارادتنا المشتركة التغلب على بعض هذه المصاعب وإتاحة الفرصة للعالم للبدء في رؤية بصيص من ذلك السلم الذي ظل يطمح فيه منذ أجل طويل.

"وبالطبع، لم تتم ازالة جميع العقبات، ولكن هناك مدعاة للأمل.

"غير أن مصادرة الأراضي العربية تؤدي الآن مباشرة إلى مأزق سيكون من الصعب الخلاص منه.

"وقد وضعنا في اعتبارنا موقفكم في الظروف الخاصة التي تمر بها اسرائيل، فاقتراب موعد الانتخابات هو دائما حدث هام بالنسبة للزعيم السياسي.

"وعلى الرغم من ذلك، وبصرف النظر عن شواغلكم الانتخابية، فإنها لا يمكن أن تضفي شرعية على تدابير خطيرة ومرفوضة مثل مصادرة شيء يملكه الغير.

"ولذلك، نحتج بشدة على هذا الاجراء.

"إننا نفعل ذلك دفاعا عن المصلحة الحقيقية للسلم ولتوجيه نظركم إلى الأخطار الجسيمة التي يعرض هذا الأمر اسرائيل لها والمخاطر الضخمة التي يشكلها على عملية السلام الهشة التي ما زالت تلتمس سبيلها للتوطد.

"ونحن نوجه هذه الرسالة بصفتنا المزدوجة كرئيس لمنظمة المؤتمر الإسلامي وكرئيس للجنة القدس".

نحن نتكلم أمام مجلس الأمن اليوم، آملين في أن يحكم المجلس العقل ويتصرف بروح المسؤولية بحمل اسرائيل على التخلي عن سياستها الخاصة بمصادرة الأراضي في مدينة القدس الشريف وفي الأراضي المحتلة الأخرى، وعلى أن تضع حدا لسياستها الخاصة بإقامة المستوطنات في هذه الأراضي.

ويأمل وفد بلدي في أن تلقى الندوات المعقولة الموجهة إلى الحكومة الاسرائيلية صدى ايجابيا نظرا لأن ذلك سيساعد على نجاح المفاوضات الفلسطينية - الاسرائيلية الرامية إلى إقامة سلم دائم وعادل، وهو سلم طال تطلعنا إليه في إطار حوار مستمر وبناء تسوده حسن النية. ونرى في هذا الصدد أن استطلاع الرأي الذي نشرته اليوم صحيفة "يديعوت أحرونوت" الاسرائيلية يعتبر علامة مشجعة نظرا لأنه يبين أن غالبية الاسرائيليين أعلنوا معارضتهم لعمليات المصادرة الأخيرة من حيث أنها تهدد عملية السلم.

إن المغرب، الذي شارك بشكل كبير في عملية السلم، لا يمكنه أن يتغاضى عن الأخطار التي تهدد هذا الإنجاز التاريخي الذي تحقق يوم ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ في واشنطن. ونحن قد عقدنا العزم على بذل كل جهد ممكن، انطلاقا من روح الحوار والاقناع، لحماية عملية السلم من أي عمل يمكن أن يعرضها للخطر. ونريد في المقام الأول تمكين الشعبين العربي واليهودي من أن يقلبا صفحة الماضي، وينظرا بعزم وتصميم صوب المستقبل الذي نأمل أن يكون واعدا.

وتعتبر إقامة العلاقات الدبلوماسية بين البلدان العربية واسرائيل معيارا للسلم. كما أن أهداف مؤتمر الدار البيضاء المتعلقة بالتنمية الاقتصادية للشرق الأوسط وشمال افريقيا تمثل معيارا للثقة في الإرادة الاسرائيلية على النهوض بعملية السلم تلك وكفالة بيئة مؤاتية وايجابية لها. إلا أنه مما يؤسف له أن الإجراء الاسرائيلي الأخير لا يمكن اعتباره مندرجا في هذا الإطار. فهو يعتبر على عكس ذلك تراجعا عن المنجزات التي تحققت منذ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. وهذا هو السبب الذي جعل جلالة ملك المغرب والشعب المغربي يشعران

بإحباط شديد من جراء هذه الأحداث الأخيرة التي تلبد بالتأكيد آفاق السلم بالغيوم.

وأخذا في الاعتبار كل ما قلناه، نرى بقوة أنه ينبغي للمجتمع الدولي أن يحمي عملية السلم تلك، وأن يشجع الأطراف المعنية على إبداء حسن النية والتحلي بروح بناءة لحل المشاكل التي صادفناها من أجل التوصل إلى تحقيق السلم الذي نتوق إليه بشدة على أساس التفاهم المتبادل، والتعاون، والأمن، والكرامة، واحترام الحقوق المشروعة للجميع.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل المغرب على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي المدرج على قائمتي هو ممثل الإمارات العربية المتحدة. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد السويدي (الإمارات العربية المتحدة): يسعدني باسم وفد دولة الإمارات العربية المتحدة أن أتقدم بالتهنئة لتوليكم رئاسة مجلس الأمن خلال هذا الشهر. ونحن على ثقة تامة من أن خبرتكم ومهارتكم ستضمنان لمداولات المجلس النجاح، ويدعمكم في ذلك الدور البارز الذي يقوم به بلدكم الصديق فرنسا في الحفاظ على الأمن والسلم الدوليين. كما أود أن أشيد بسلفكم المندوب الدائم لجمهورية التشيك على حنكته في إدارة جلسات المجلس خلال الشهر المنصرم.

يجتمع مجلس الأمن اليوم لمناقشة الاجراءات التوسعية غير الشرعية التي قررت الحكومة الاسرائيلية اتخاذها داخل أراضي فلسطين المحتلة والتي تهدف إلى إحداث تغيير ديموغرافي جذري خطير، بغية فرض ذلك على المجتمع الدولي بالتعامل مع هذه الممارسات كأمر واقع يستند إلى القوة وحدها في غياب الحجج القانونية، وذلك من أجل تحقيق مكاسب إقليمية جديدة، مستخدمة أساليب المصادرة للأراضي العربية وإقامة المستوطنات على حساب الحقوق الشرعية للشعب الفلسطيني العربي داخل وطنه.

لقد اعتبر المجتمع الدولي مؤتمر مدريد للسلام عام ١٩٩١ وما تبعه من اتفاقات فلسطينية - اسرائيلية خطوة ايجابية نحو إلزام اسرائيل بالكف عن مصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية، وخلق مناخ جديد يمكن الفلسطينيين من استعادة حقوقهم الشرعية على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام. ورغما عن ذلك نجد اليوم الحكومة الاسرائيلية تتخذ قرارات جديدة تقضي بمصادرة ما يقارب ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية داخل الجزء الشرقي من مدينة القدس، ضاربة عرض الحائط بالتزاماتها بموجب أسس ومبادئ عملية السلام، وهي تحاول أن تقنع الأسرة الدولية بحجج واهية غير مقبولة لتبرير هذه الاجراءات الجائرة.

إن اجراءات مصادرة أراضي القدس الشرقية لإقامة مستوطنات جديدة من قبل الحكومة الاسرائيلية تهدف في المقام الأول إلى اقتلاع الوجود العربي الفلسطيني وإهدار الحقوق الفلسطينية العربية والإسلامية في القدس الشريف وفرض الأمر الواقع، قبل البدء في ترتيبات التفاوض على مسألة مدينة القدس، وفقا لما نصت عليه اتفاقيات السلام الفلسطينية الاسرائيلية. إن وفد بلادي يعتبر الاجراءات الاسرائيلية انتهاكا سافرا لهذه الاتفاقيات، فهي لا تمس الشعب الفلسطيني ودول وشعوب العالمين العربي والإسلامي فحسب، وإنما تشكل تحديا للمجتمع الدولي، باعتبارها اجراءات تتنافى ومبادئ وقواعد القانون الدولي وقرارات الشرعية الدولية واتفاقيات جنيف الرابعة.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة، بصفتها الرئيس الحالي لمجلس جامعة الدول العربية، ومن منطلق حرصها الشديد على استمرارية عملية السلام وعلى الحفاظ على الحقوق الفلسطينية العربية والإسلامية في القدس الشريف، تعلن في هذا المجلس عن إدانتها الشديدة لهذه القرارات الإسرائيلية. وقد انعكست إدانتها في التصريحات التي أدلى بها سمو الشيخ حمدان بن زايد آل نهيان وزير الدولة للشؤون الخارجية، والتي جاء فيها أن دولة الإمارات العربية المتحدة تدين عمليات المصادرة التي تقوم بها اسرائيل للأراضي الفلسطينية في القدس الشرقية، كما حذر سموه من أن هذه الممارسات لا تعرض فقط عملية السلام برمتها للخطر وإنما تفقد اسرائيل مصداقيتها في الالتزام باتفاق إعلان المبادئ الذي أبرمته مع منظمة التحرير الفلسطينية عام ١٩٩٣.

لقد آن الأوان على اسرائيل أن تضع حدا لسياستها التوسعية المتواصلة نحو مصادرة المزيد من الأراضي العربية والكف عن بناء المستوطنات ولا سيما

في مدينة القدس الشريف، كي يسود مناخ السلام في منطقة الشرق الأوسط، ويتبدد الشعور بالإحباط وخيبة الأمل لدى الشعب الفلسطيني وشعوب المنطقة عامة. إن ممارسات الحكومة الاسرائيلية وقراراتها الجائرة بمصادرة الأراضي العربية وتكثيف الاستيطان تشكل عقبة رئيسية أمام تحقيق أي تقدم ملموس في الجهود الدولية للتوصل إلى تسوية سلمية شاملة وعادلة ودائمة في الشرق الأوسط.

إن الطرف العربي والذي ما زال ينظر بجدية إلى أهمية نجاح مثل هذه التسوية في المنطقة عبر بقوة عن موقفه الجماعي الرافض لقرارات المصادرة الاسرائيلية لأراضي القدس الشرقية، وقد جاء ذلك بوضوح في القرار الصادر عن الاجتماع الوزاري الأخير لمجلس جامعة الدول العربية بهذا الخصوص والداعي إلى موقف دولي جماعي في وجه الانتهاكات الاسرائيلية واتخاذ التدابير الفورية والعاجلة لوضع حد لها وفقا لأسس وقواعد الشرعية الدولية واتفاقية جنيف الرابعة. ومن هذا المنطلق فإن بلادي أمام هذا المجلس تدعو المجتمع الدولي لتحمل مسؤولياته كاملة وتخاطب مجلسكم الموقر بأن ينظر في اتخاذ الاجراءات التالية:

أولا - الإدانة الدولية لقرار الحكومة الاسرائيلية الخاص بمصادرة المزيد من الأراضي الفلسطينية في القدس وخارجها والذي يشكل خرقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولقواعد ومبادئ القانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩.

ثانيا - إلزام اسرائيل بإلغاء قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس، والعمل على وقف برامجها وخططها الاستيطانية وتفكيك المستوطنات القائمة منها، وإنهاء استمرار إغلاق المدينة، ووقف كافة الحفريات الاسرائيلية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، ضمانا لاستمرار عملية السلام، وتحقيقا لأهدافها على أساس قرارات مجلس الأمن والجمعية العامة للأمم المتحدة ومنظمة اليونسكو ذات الصلة.

ثالثا - عدم الاعتراف بأية تعديلات تجريها اسرائيل، باعتبارها الدولة القائمة بالاحتلال، على الوضع القانوني والتركيب السكاني والشكل الجغرافي لمدينة القدس، ورفض ادعاء الحكومة الاسرائيلية بأن القدس عاصمة أبدية لاسرائيل.

رابعا - دعم الوجود العربي الفلسطيني ومؤسساته في مدينة القدس الشريف، والتأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية دولية لحماية الأراضي الفلسطينية.

إن دولة الإمارات العربية المتحدة تأمل من مجلسكم الموقر اعتماد مشروع القرار الذي عرض عليكم والذي يشكل آلية مناسبة لمعالجة قرارات الاستيطان الاسرائيلي في مدينة القدس، وذلك لما لهذه المدينة من اعتبارات دينية وتاريخية وسياسية هامة لا تمس العالمين العربي والإسلامي فحسب وإنما المجتمع الدولي بأسره.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل دولة الإمارات العربية المتحدة على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل اسرائيل، السيد يعقوبي، وأدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والإدلاء ببيانه.

السيد يعقوبي (اسرائيل) (ترجمة شفوية عن الإنكليزية): في مستهل كلمتي، أود أن أهنئكم يا سيادة الرئيس على تبوئكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. إننا على يقين من أن ذخيرتكم من الخبرة ستكون ذات عون لا يقدر بثمن لكم في توجيهكم لمداولات هذا المجلس. كما أود أن أوجه التهنئة إلى سلفكم السيد كاريل كوفاندا على تصريفه القدير لشؤون المجلس.

واسمحوا لي بأن أقول إنه، على الرغم من اختلافي مع معظم ما قيل هنا، فإنني أود أولا أن أضع الأمور في نصابها استنادا إلى الحقائق. فمن أسف أن القضية قد انتزعت من سياقها وبولغ في تضخيمها على نحو غير مناسب.

إن القرار الأخير بنزع ملكية الأراضي، وليس مصادرتها، من أجل التشييد في القدس، وليس من أجل المستوطنات كما قيل هنا، يقوم على سياستنا الطويلة الأمد الرامية إلى كفالة تمشي التعمير في القدس مع التغييرات التي تعتبر سمة طبيعية في أي مدينة حية.

لقد كان التشييد والتعمير من أجل جميع السكان إحدى السمات المنتظمة على الدوام في حياة القدس،

وسيستمر الأمر كذلك في المستقبل. إننا لا نقبل القول بأن التعمير الطبيعي والمستمر للقدس، أو لأي مدينة أخرى، يمكن، أو ينبغي، أن يوقف. فليس من المتصور أن يحرم شعب القدس - يهودا وعربا على السواء - مما يكفيه من المدارس والطرق والإسكان وأماكن العمل، وما إلى ذلك. قبل عدة أسابيع، أعلنت هيئة الأراضي الاسرائيلية عزمها على نزع ملكية ٥٣ هكتارا من الأراضي الجرداء في منطقة بلدية القدس؛ وذلك بغرض التعمير، بما في ذلك بناء مساكن للسكان العرب. وبالإضافة إلى ذلك، فقد استكملت مؤخرا إجراءات الاستئناف بشأن ١٨٥ هكتارا نزعت ملكيتها في منطقة القدس قبل سنتين.

إن هذه أراض جرداء - أراض لم تستخدم من أجل الإسكان أو الزراعة أو أي غرض آخر. ومن بين ما يبلغ مجموعه ٢٣٨ هكتارا، فإن غالبيتها، وبالتحديد ٦٣ في المائة منها، مملوكة لليهود، و ٢٧,٣ في المائة مملوكة للعرب، و ٩,٧ في المائة منها أراض لم تسجل ملكيتها.

وبشكل أكثر تحديدا، فإن توزيع ملكية الأراضي على النحو التالي: في منطقة حار حوما، يثور الجدل حول ١٨٥ هكتارا: ١٣٩ هكتارا منها مملوكة لليهود و ٤١ هكتارا مملوكة للعرب، وهناك خمسة هكتارات لم تسجل ملكيتها.

وفيما يتعلق بالمنطقتين الأخريين - منطقة راموت ومنطقة ملحة/بيت صفافا - فإن سلطة الأراضي أعلنت فقط عن نيتها في نزع الملكية. وأمام الملاك مدة ٢٠ يوما للتقدم باعتراضاتهم الى السلطة؛ وفي حال رفض هذه الاعتراضات، فمن حق الملاك استئناف رفع الدعوى الى المحكمة العليا. فإذا تمت الموافقة على نزع الملكية، ستقوم الدولة بتقديم التعويضات للملاك.

ففي منطقة راموت هناك ٣٣,٥ هكتارا هي مثار النزاع، و ٩ هكتارات تعود ملكيتها لليهود، و ٢٣ هكتارا تعود ملكيتها للعرب، و١,٥ هكتار ملكيتها غير مسجلة.

وفي منطقة ملحة/بيت صفافا، هناك ٢٠ هكتارا تشكل مثار النزاع، ٢,٥ هكتار تعود ملكيتها لليهود، وهكتار واحد تعود ملكيته للعرب و ١٦,٥ هكتارا لم تسجل ملكيتها. والأراضي التي ستنزع ملكيتها خصصت أيضا لإنشاء ٤٠٠ وحدة سكنية للسكان العرب. وستظل الاحتياجات التي تتطلبها أية مدينة نامية وديناميكية رائدنا أيضا في المستقبل.

وفي ضوء البيانات التي أدلي بها من قبل في هذه القاعة، أود أن أدلي ببضع ملاحظات موجزة حول معنى القدس بالنسبة الينا. ومما يؤسف له أنني استمعت هنا الى بعض البيانات المضللة فيما يتعلق بتاريخ دولتنا وتاريخ قرارات الأمم المتحدة، بما في ذلك القرار الصادر في ٢٩ تشرين الثاني/نوفمبر ١٩٤٧ الذي يطالب بإنشاء دولة يهودية، هي دولة اسرائيل، ودولة عربية تنشأ في فلسطين، وهو قرار قبلته اسرائيل بينما رفضه العرب وبدأوا حربا شاملة لانتهاك قرارات الأمم المتحدة.

وما من أحد لديه حساسية إزاء معنى القدس أشد من حساسية الشعب اليهودي. فمنذ أن جعل الملك داوود القدس عاصمة لنا قبل ٣٠٠٠ سنة وهي تمثل قلب أمتنا. فالقدس لم تكن أبدا عاصمة لأي شعب آخر. فالخلفاء حكموها طيلة قرون، ولكنهم لم يتخذوها أبدا عاصمة لهم، وينطبق الشيء نفسه على المماليك والعثمانيين. وعندما كانت مواقع العديد من عواصم العالم العظيمة اليوم مجرد حقول يجوبها البدو والقطعان، كانت القدس فعلا عاصمة لنا. وحتى آنئذ، كانت مكانا يحج اليه شعبنا ثلاث مرات في العام. فملوكنا حكموا من قصورها، وكان كهنتنا يخدمون الله في هيكلها، وكان أنبياؤنا يدعون الى العدل في شوارعها. وحتى في ذلك الحين، قبل ولادة العديد من أمم هذه الأرض، كانت القدس المركز الوطني والسياسي والثقافي والديني والروحي للشعب اليهودي.

وقد بدأ الوجود اليهودي في المدينة قبل ٣٠٠٠ عام واستمر بغير انقطاع الى يومنا هذا. وحتى في ظل السيطرة الأجنبية والاضطهاد الأجنبي حافظنا على وجود هام وحيوي في القدس. وهكذا، منذ النصف الثاني للقرن التاسع عشر شكل اليهود الأغلبية من سكان المدينة.

وبالنسبة لليهود الذين يعيشون في المنفى طوال ٢٠٠٠ عام فإن مركزية القدس هي التي أدامتنا كشعب ومنحتنا الأمل للسير قدما في أحلك الأيام. فعبارة "العام القادم في القدس" كانت مرتسمة دوما على شفاه اليهود وفي قلوبهم. إنها الصلاة التي يتلوها كل طفل يولد للشعب اليهودي في كل عصر وفي كل مكان - في نيويورك وموسكو وبيونس ايرس ولندن وباريس وروما وبراغ والرباط والقاهرة والقدس.

إننا نتحسس أهمية القدس بالنسبة للمسيحيين والمسلمين، ونشعر بالفخار أنه منذ ١٩٦٧، وللمرة الأولى،

أصبحت القدس مفتوحة في وجه الحجاج والمصلين من جميع الأديان، وإن كل دين يدير بحرية أماكنه المقدسة.

إن الموقع المركزي للقدس في روح الشعب اليهودي هو جوهر أمتنا. وقد عبرنا عن ذلك بطرق شتى. وإن ناظمي المزامير قد امتدحوها في أغاني الصعود وانتحبوا لدمارها في أناشيد المراثي. وقبل مائة عام وجد الشعب اليهودي الإلهام في انشودة جديدة، ولكنها تدور على موضوع قديم. وسأقتبس فقط بضعة أبيات من هذه الأنشودة:

"إذن فأملنا لم يذهب هباء بعد
أمل عمره ٢٠٠٠ عام:
أن نكون شعبا حرا في أرضنا،
أرض صهيون وأورشليم".

وهـــــذه الأغنية القديمة/الجديدة هي النشيد الوطني لدولة اسرائيل، وعنوانها "هاتيكفا" أي "الأمل".

وعندما كان يتكلم رئيس الوزراء يتسحق رابين في واشنطن، دي سي. الأحد الماضي فإنه قال:

"لقد كانت سياسة جميع حكومات اسرائيل ولا تزال تتمثل في أن القدس موحدة تحت سيادة اسرائيل، عاصمة اسرائيل وقلب الشعب اليهودي الى الأبد".

وأكد في مناسبات متكررة:

"إننا وعدنا دائما بحرية العبادة لجميع الأديان وبحـــرية الوصول الى جميع الأماكن المقدسة وضمناهما".

وليس هناك أي تعـــارض بين هذه السياسة والاتفاقات الثنائية التي وقعت عليها اسرائيل، بما في ذلك إعلان المبادئ مع منظمة التحرير الفلسطينية.

ففي إعلان المبادئ اتفقت اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية على أن القضايا المتعلقة بالمركز الدائم سيجري التفاوض بشأنها الأطراف أنفسها في مرحلة لاحقة، ونحن ملتزمون بهذا الاتفاق. وفضلا عن ذلك، لا تناقض بين عملية السلام والتنمية المستمرة في القدس من أجل منفعة جميع سكانها، يهودا وعربا، وإذا نظر المرء الى إعلان المبادئ فإنه لن يجد فيه أية اشارة الى أي نوع من أنواع الحظر على أنشطة التنمية في القدس.

فإذا كانت قيادة منظمة التحرير الفلسطينية تعتقد غير ذلك فإن المسألة ينبغي معالجتها على نحو مناسب في اطار المفاوضات الثنائية. وفي الواقع، فإن اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية اتفقتا على أن الخلافات والمنازعات التي تنشأ عن تطبيق أو تفسير الاتفاقات ينبغي تسويتها بين الأطراف أنفسها وفقا لعملية متفق عليها. ويرد هذا بالتفصيل في المادة ١٥ من إعلان المبادئ وكذلك في المادة ١٧ من الاتفاق الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا.

وعليه، نعتقد أن أية محاولات للتصدي لهذه المسألة خارج الاطار المتفق عليه تتعارض مع نص وروح الاتفاقات التي وقعت عليها اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية ومبادئ عملية السلام. وبالتالي فإننا نطلب الى أعضاء مجلس الأمن عدم البت في هذه المسألة.

إن التقدم المستمر نحو السلام ينبغي أن يكون الشاغل الرئيسي للأطراف جميعا. ويجب علينا جميعا أن نسير على الطريق الى السلام بتصميم. فليعط الجميع الأولوية القصوى للسلام، وخاصة لأن الطريق محفوف بالمصاعب والعقبات كثيرة.

لقد قطع الشرق الأوسط شوطا طويـــلا فـــي السنوات السابقة: فهناك الاتفاقات المعقودة بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وتنفيذ المرحلة الأولى برغم مواصلة أعمال الارهاب التي يشنها أعداء السلام وغيرهم، ومعاهدة السلام بين اسرائيل والأردن، وإقامة علاقات عمل بين اسرائيل وبلدان أخرى في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا، ووضع الأساس للتعاون الاقليمي الاقتصادي في مؤتمر الدار البيضاء والمفاوضات المتعددة الأطراف.

والآن علينا أن نواصل البناء على هذا الأساس، وأن نبـــذل قصارى جهـــدنا حتى يمكن تحقيق السلام الشامل. هذا هو اعتقادنا والتزامنا وأملنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل اسرائيل على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد الخصيبي (عمان): اسمحوا لي في البداية أن أنتهز هذه الفرصة لأقدم لكم تهنئتي الخالصة على ترأسكم المجلس الموقر خلال شهر أيار/مايو الجاري، وأن أعبر لكم عن ثقتنا بأنكم بفضل خبراتكم ومهاراتكم الدبلوماسية، ستوجهون أعمال المجلس الى بر النجاح. واسمحوا لي أيضا أن أنتهز هذه الفرصة لأشيد اشادة خاصة بسلفكم، سعادة السفير كاريل كوفاندا الممثل الدائم للجمهورية التشيكية على الطريقة المثلى التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل المنصرم.

إن مجلس الأمن ليدرك تماما تطلعات الشعوب العربية الى تحقيق السلام في الشرق الأوسط والتخلص من كل بقايا الحواجز والكراهية بينه وبين إسرائيل التي كانت سائدة خلال الأربعين السنة الماضية. وقد أكدت الدول العربية، وفي مقدمتها منظمة التحرير الفلسطينية، على ضرورة انعقاد مؤتمر مدريد للسلام الذي ترأسته الدولتان العظميان الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، وعقب انعقاد مؤتمر مدريد للسلام أجريت مفاوضات جدية وإيجابية على كل المستويات الثنائية والمتعددة الأطراف، وكان العرب على قدر كبير من المسؤولية في هذه المفاوضات على الرغم من كل المخاطر السياسية والاجتماعية التي تكتنف نتائج هذه المفاوضات. إلا أن القيادات العربية ظلت تراعي الشرعية الدولية والدور الفعال لكل التجمعات الدولية والاقليمية التي ساندت عملية السلام وفي مقدمتها الأمم المتحدة ومنظماتها المختلفة.

والقرار السياسي للدول العربية بشأن الدخول في المفاوضات العربية - الاسرائيلية، كان قرارا استراتيجيا مبنيا على القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) والقرار ٣٣٨ (١٩٧٣) ومبدأ الأرض مقابل السلام وقرار الحكومة الاسرائيلية بشأن الدخول في مفاوضات مع منظمة التحرير الفلسطينية وتوقيع اعلان المبادئ بين الطرفين قد عزز بناء الثقة في عملية السلام، كما أن توقيع معاهدة السلام الأردنية - الاسرائيلية قد عمق توطيد الثقة في مستقبل السلام.

إلا أن قيام اسرائيل بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي العربية في القدس الشرقية دون أي سند قانوني وخروجا على ما اتفق عليه من تأجيل بحث مسألة القدس برمتها الى نهاية المفاوضات نظرا للحساسية الشديدة لدى العرب والمسلمين حيال مسألة القدس، قد ألقى بظلال على مستقبل المفاوضات بين العرب واسرائيل كما كانت له أيضا آثار معاكسة على مسألة تطبيع العلاقات بين الطرفين أصبح بالتالي مستقبل السلام في مهب الريح.

من منطلق مسؤولياتها تجاه المفاوضات العربية الاسرائيلية ومستقبل السلام، اتخذت الدول العربية قرارا بطلب عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن، على أساس أن هذه الهيئة تمثل السلطة الدولية الوحيدة المسؤولة عن حفظ السلام. إن طلب الدول العربية عقد هذه الجلسة إنما استند الى الحاجة الملحة لحماية عملية السلم ومنع تعرضها لمناورات سياسية تهدد عملية السلم بالشرق الأوسط وقد تؤدي الى عودة حالة الحرب.

إننا نعتقد أنه يتوجب على مجلس الأمن النظر بجدية في مشروع القرار المعروض ليس بغرض تعقيد الأمر ولكن بهدف حماية العملية السلمية. ونود أن نؤكد للمجلس أن أول شيء يجب اتخاذه هو إبطال القرار الاسرائيلي بشأن مصادرة الأراضي العربية بما في ذلك الأراضي في القدس. إن قرارا من هذا القبيل سوف يجدد ثقة العرب في عملية السلام ويمكن رئيسي مؤتمر السلام في الشرق الأوسط وهما الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي من دعوة الأطراف المعنية الى مزيد من المفاوضات حول هذا الموضوع.

إننا نعتقد بقوة أن اسرائيل لا تملك سندا قانونيا يعطيها حقا فيما أقدمت عليه من مصادرة الأراضي العربية أو يسمح لها بالتصرف في أي جزء من الأراضي التي تحتلها، ولا يمكن قبول ذلك. وإن من مصلحة اسرائيل، حفاظا على مستقبل علاقاتها مع الدول العربية، أن تتعاون مع الأطراف الأخرى وخاصة مع راعيي مؤتمر السلام في تجاوز هذه المعضلة التي نعتبرها حجر عثرة تعترض العملية السلمية، واننا ندعوها للاسراع في تفادي المزيد من التعقيدات في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل عمان على الكلمات الرقيقة التي وجهها الي.

السيد وانج شويشيان (ترجمة شفوية عن الصينية): إن صراع الشرق الأوسط مستمر منذ عدة عقود اندلعت خلالها الحروب مرات عديدة وعانت الشعوب من جرائها آلاما مروعة. وفي أعقاب التغيرات التي طرأت على الأوضاع الدولية، وقعت منظمة التحرير الفلسطينية واسرائيل أخيرا اعلان المبادئ في ١٩٩٣، مما مثل انفراجا في عملية السلام في الشرق الأوسط ومهد

الطريق أمام تعايش الأمتين العربية واليهودية في وئام. وحـــدثت بعد ذلك تطورات أكثر إيجابية على طريق عملية السلام. والصين، شأنها شأن المجتمع الدولي بأكمله، وجدت في الواقعة تشجيعا كبيرا لها.

ومع ذلك، فإن عملية السلام لا تزال هشة كما أنها تتعرض للعديد من المزالق والتدخلات والتحديات. وقد اشتدت حدة النزاع مؤخرا بين الأطراف المعنية بشأن قضية القدس. ويشعر وفد الصين بعميق القلق إزاء هذا التطور. فإحلال السلام في منطقة الشرق الأوسط هو ما تتطلع اليه معا كل الأمم الموجودة في المنطقة، وانجازات عملية السلام لم تتحقق بسهولة. وفي هذه اللحظة البالغة الدقة والحرج، نأمل أن تبذل الأطراف المعنية قصارى جهدها لتهيئة الظروف المؤاتية لتعزيز عملية السلم في الشرق الأوسط بدلا من تقويضها.

وعلينا أن نتعامل مع مسألة القدس بحذر لأنها تمس العقائد الدينية والمصالح الأساسية لكل الدول في الشرق الأوسط، ونحن نرى أن الاجراء الأخير لإسرائيل يتعارض وروح قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة وروح الاتفاق الذي تم التوصل اليه بين اسرائيل وفلسطين، كما أنه يضر بعملية السلام في الشرق الأوسط. ونأمل أن يلتزم الجانب الاسرائيلي بقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، وبالاتفاق الذي تم بينه وبين الجانب الفلسطيني، وأن يسعى الى حل سليم من خلال المفاوضات والحوار، وريثما يتم التوصل الى الحل النهائي السليم، ينبغي ألا يتخذ أي من الجانبين أي اجراء فردي قد يغير من مركز القدس أو يؤدي الى تفاقم الموقف حتى لا يؤثر ذلك تأثيرا معاكسا على عملية السلام في الشرق الأوسط.

وإذ نستعرض الماضي بمناسبة الاحتفال بالذكرى الخمسين لانتهاء الحرب العالمية الثانية، ندرك تمام الإدراك كم أن السلم غال. وهناك حاجة اليوم، بأكثر من أي وقت مضى، لأن تتوافر الإرادة السياسية لقادة الطرفين في العملية السلمية حتى يمكنهما بناء الثقة المتبادلة والتغلب سويا على العراقيل. وينبغي أن تستند أعمالهم على أساس ما اذا كانت هذه الأعمال تسهم أم لا في عملية السلام في الشرق الأوسط. وهذا هو السبيل الوحيد للتغلب على التناقضات والصعوبات الذي يتيح لسفينة السلم أن تبحر نحو تحقيق النصر.

وليس للصين أي مصالح ذاتية من أي نوع في الشرق الأوسط. ولقد أيدنا عملية السلام في الشرق الأوسط على الدوام كما أيدنا إيجاد تسوية سياسية لمشكلة الشرق الأوسط على أساس قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة. ونأمل أن نرى شعوب جميع دول المنطقة وهي تعيش في سلم واستقرار وحسن جوار ومودة في أقرب وقت ممكن، كما نأمل أن تساعد الإجراءات التي يتخذها المجتمع الدولي أيضا في تحقيق هذا الهدف.

السير دافيد هناي (المملكة المتحدة) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): اسمحوا لي أن أهنئكم يا سيدي الرئيس على توليكم رئاسة المجلس للمرة الرابعة، وأنه ليسعدني أن أراكم في مقعد الرئاسة. وأشكر ممثل الجمهورية التشيكية على أدائه الرائع في الشهر الماضي.

وسترد آراء حكومتي في البيان الذي ستدلون به أنتم فيما بعد في هذه المناقشة يا سيدي، عنـــدما تتكلمون نيابة عن الدول الأعضاء في الاتحاد الأوروبي. ولكني أود فقط أن أتقدم ببعض الملاحظات الإضافية والتكميلية.

فالحكومة البريطانية تأسف لأن المشاكل الناجمة عن سياسة الاستيطان الاسرائيلية قد ظهرت من جديد ولما تمضي ثلاثة أشهر على اجتماع المجلس الأخير لمناقشة هذا الموضوع. وفي تلك المناسبة كررنا موقفنا القائل بأن إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة بما في ذلك القدس الشرقية أمر غير مشروع ويتعارض مع اتفاقية جنيف الرابعة ويشكل عقبة تعترض طريق السلام. وما زال هذا رأينا.

وقد أثار ممثلو الاتحاد الأوروبي في تل أبيب مع السلطات الاسرائيلية شواغلنا إزاء الإجراء الأخير بنزع ملكية ١٣١ فدانا من الأراضي في القدس الشرقية، ونحن نعتبر أن هذا القرار يتعارض مع قرارات مجلس الأمن وخاصـــة القرار ٢٦٧ (١٩٦٩) الذي اعتمد بالإجماع في ٣ تموز/يوليه ١٩٦٩ والذي أكد على أن:

> "... جميع التدابير التشريعية والادارية التي تتخذها اسرائيل والتي يفهم منها أنها تغير مركـــز القدس، بما في ذلك نزع ملكية الأراضي والممتلكات القائمـــة عليها تعتبر باطلة ..." (القرار ٢٦٧ (١٩٦٩) الفقرة ٤).

وقد طالب القرار اسرائيل بأن تمتنع عن اتخاذ مثل هذه الإجراءات في المستقبل.

ولكننا نرى أيضا أن هذا الإجراء يتعارض مع روح إعلان المبادئ الذي اتفقت عليه اسرائيل مع منظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، والذي استبقى قضايا المستوطنات والقدس لحين التفاوض حول الوضع النهائي. وهذا الإجراء فيه استباق لنتيجة تلك المفاوضات.

وإذا ما واصلت حكومة اسرائيل السير في هذا الطريق، فإنها، في اعتقادنا، ستقوض عملية السلام وتساعد من يعارضونها. ومن ثم فإننا نحث اسرائيل بقوة على أن تعيد النظر في قرارها. كما نحث الطرفين على المضي بطريقة مرنة وبناءة في المفاوضات الخاصة بالاتفاق الانتقالي على أن ينحيا جانبا في الوقت الحالي القضايا الحساسة للغاية الخاصة بالوضع النهائي.

وكلما مضينا قدما في تنفيذ إعلان المبادئ، أصبح الاختتام الناجح لهذه العملية أمرا أشد حيوية، وازدادت الحاجة لتجنب اتخاذ أي إجراء من شأنه الإضرار بها أو تقويضها. وبهذه الروح نتكلم اليوم، وبهذه الروح أيضا سوف نستمر في تناول هذا البند من جدول أعمالنا.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل المملكة المتحدة على بيانه وعلى ما وجهه الي من كلمات رقيقة.

السيد لافروف (الاتحاد الروسي) (ترجمة شفوية عن الروسية): يلاحظ الاتحاد الروسي بأسف شديد أن البند المتعلق بالحالة في الأراضي العربية المحتلة يطرح على مجلس الأمن للنظر فيه للمرة الثانية هذا العام.

إننا نشعر بالقلق لأن عملية السلام في الشرق الأوسط تتعرض مرة أخرى للصعوبات التي دفعت الفلسطينيين، بتأييد من جامعة الدول العربية والمجموعة الإسلامية في الأمم المتحدة، لأن يطلبوا عقد اجتماع لمجلس الأمن للنظر في قرار حكومة اسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية في منطقة القدس الشرقية. وكان الوفد الروسي من بين الوفود التي أيدت ذلك الطلب أثناء المشاورات غير الرسمية للمجلس. وقد تم الإعلان بوضوح عن موقف بلادنا بشأن هذا الموضوع في بيان صادر عن وزارة الخارجية في ٦ أيار/مايو ١٩٩٥.

وروسيا بوصفها راع لعملية السلام في الشرق الأوسط، وبوصفها دولة وقعت في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ كشاهد على إعلان المبادئ الاسرائيلي الفلسطيني، قد حاولت دائما بذل أقصى ما في وسعها من أجل النهوض بتنفيذ أحكام الإعلان والتشجيع على إحراز تقدم في المفاوضات الفلسطينية الاسرائيلية حول إدخال الحكم الذاتي الفلسطيني في الضفة الغربية وقطاع غزة.

وكما هو معروف جيدا فإن الإعلان ينص على أن مستقبل القدس لا بد أن يكون موضوع مفاوضات مقبلة حول الوضع النهائي للأراضي الفلسطينية. وحتى ذلك الحين، فإن أي إجراء لتغير الوضع القائم في القدس لا يمكن إلا أن يعتبر متناقضا مع روح الاتفاقات الفلسطينية الاسرائيلية وعملية السلام بأسرها.

ويعرب الوفد الروسي عن أمله في أن ترى السلطات الاسرائيلية أن من الممكن ومن اللائق، في ضوء هذه المرحلة الحرجة والبالغة الخطورة من عملية المفاوضات في الشرق الأوسط، أن تعيد النظر في موقفها من موضوع مصادرة الأراضي الفلسطينية في القدس. وفي اعتقادنا أن الآلية القانونية اللازمة موجودة بالفعل. ففي ذلك اتساق مع هدف إقامة سلام دائم وحسن جوار بين العرب والاسرائيليين على نحو ما تحدد في مؤتمر مدريد للسلام وفي الاتفاقات العربية الاسرائيلية التي تلته.

وتظهر التجربة أن مشكلات عملية السلام لا يمكن حلها عن طريق إجراءات منفردة تؤثر على الجوانب الحساسة في الصراع العربي الاسرائيلي. فالسبيل الموثوق الوحيد هو القيام بخطوات تكون آتية في حينها وفعالة للمحافظة على قوة الدفع لعملية السلام وضمان إحرازها للتقدم. ولا بد من الحرص مهما كان الثمن على اتخاذ الاجراءات وإصدار البيانات العامة التي يمكن أن تقوض مناخ التعاون العملي بين الأطراف.

ولا بد أن يواصل المجتمع الدولي تقديم تأييده الكامل للأطراف في جهودها، دون أن يحل ذلك بطبيعة الحال محل المحادثات المباشرة الثنائية. وستواصل روسيا بوصفها راع لعملية السلام في الشرق الأوسط، العمل بهمة على تشجيع إقامة سلام شامل ودائم في الشرق الأوسط، وبدء تعاون دولي واسع النطاق في هذه المنطقة.

السيد ويسنومورتي (اندونيسيا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): لم تمض سوى ثلاثة شهور، على شهر شباط/فبراير حيث اجتمع المجلس لمناقشة نفس المشكلة التي

نتناولها الآن، ألا وهي مشكلة الاستيطان في الأراضي التي احتلتها اسرائيل منذ عام ١٩٦٧. ونظرا، على وجه التحديد، لعدم إحراز تقدم في هذا الصدد، أيد وفدنا بقوة طلب عقد هذا الاجتماع لمجلس الأمن، الذي دعت اليه جامعة الدول العربية والمجموعة الإسلامية والمجموعة العربية ردا على قرار حكومة اسرائيل الأخير القاضي بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي الفلسطينية الواقعة في منطقة القدس الشرقية وإعلانها أن هذه الأراضي سوف تخصص لمواصلة بناء مستوطنات اسرائيلية.

وفي ظل هذه الخلفية يود وفد بلدي أن يؤكد على ضرورة إجراء مجلس الأمن لدراسة مستفيضة لهذا الأمر، واتخاذ اجراءات عاجلة بشأنه. ونرى أن المقرر الذي اتخذته حكومة اسرائيل بمصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس وإقامة مستوطنات عليها يشكل خطرا كبيرا، ويمكن أن يعرض للخطر تماما عملية السلام برمتها في الشرق الأوسط. ويمكن أن تتسبب هذه السياسات والممارسات المتعذر الدفاع عنها التي تنفذها الحكومة الاسرائيلية في اتخاذ مجموعات معينة لتدابير جذرية من شأنها أن تزيد تفاقم الحالة المتوترة بالفعل.

ولذلك يدين وفد بلدي بقوة هذا المقرر الذي اتخذته اسرائيل والذي من الواضح أنه انتهاك صارخ لاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩، وقرارات الأمم المتحدة التي تعلن أن المستوطنات غير قانونية وغيرها من قرارات مجلس الأمن ذات الصلة بالاضافة الى إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، الذي وقعته في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية. وعلاوة على ذلك، فإن هذا يتناقض أيضا مع معايير السلوك الدولي، وميثاق الأمم المتحدة وقواعد ومبادئ القانون الدولي.

لقد وعدت حكومة اسرائيل في عام ١٩٩٣ بأنه سيجري التفاوض بشأن مستقبل القدس مع القادة الفلسطينيين، لكن ها نحن نشهد، على النقيض من ذلك، اجراءات من جانب اسرائيل، بعيدة كل البعد عما وعدت به. ونشعر بقلق عميق إزاء الأنشطة الحالية التي تمثل أول استيلاء على مساحة شاسعة من الأرض منذ قطع ذلك الوعد. وفي هذا الصدد، بينما تلاحظ بعض التطورات المشجعة الحاصلة في السعي الى إيجاد تسوية سلمية لقضية فلسطين في سياق عملية السلام الشاملة في الشرق الأوسط، فإن وفد بلدي لا يسعه إلا أن يؤكد مرة أخرى على أن لمسألة إقامة المستوطنات في الأراضي المحتلة تأثيرا عميقا على عملية السلام.

وفي هذا السياق، نود أن نؤكد مجددا أن المجتمع الدولي، وعلى وجه التحديد، مجلس الأمن، مسؤول عن اتخاذ الخطوات اللازمة لوضع حد لهذه الانتهاكات ولرفض الاعتراف بأوامر المصادرة الاسرائيلية، وبذلك يحول دون اتخاذ أي إجراء يمكن أن يعرض للخطر المفاوضات الخاصة بالتسوية النهائية للصراع الفلسطيني الاسرائيلي.

ولذلك يطلب وفد بلدي الى حكومة اسرائيل أن تقوم فورا بإلغاء أوامر المصادرة والترتيبات التي تؤثر على الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس، وأن تشرع في التفكيك الفعلي للمستوطنات الاسرائيلية الموجودة في جميع الأراضي الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس. وهذا أمر لا غنى عنه للإبقاء على ما تحقق من قبل من إنجازات إيجابية. لذلك، نحث جميع الأطراف على مواصلة جهودها الرامية الى توطيد عملية السلام والإحجام عن اتخاذ أي إجراء لا يتفق مع متطلبات الاتفاقات المتفق عليها.

السيد غنيم (الولايات المتحدة الأمريكية) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): تستحق شعوب الشرق الأوسط السلم. فلقد تاقت اليه طويلا، ومات الكثير منها من أجله، وفي السنوات القليلة الماضية رأيناها تعيش من أجله. ويقوم الجيل الحالي للزعماء السياسيين في المنطقة بخيار شجاع يتمثل في التخلي عن الجعجعة وسياسات الصراع وفي قبول السلم كخيار استراتيجي - كمثل أعلى وكطريقة في الحياة.

إنها لحقيقة مثيرة لبالغ الأسف ان عملية السلم هذه لا تزال هشة، محاطة بالأعداء ومليئة بالمعضلات التي تختبر حكمة وشجاعة قادة المنطقة. ويتعين علينا جميعا، سواء كنا نتناقش في هذه القاعة أو نشارك بصورة نشطة في عملية السلم، ألا نفعل شيئا قد يلحق الضرر بهذه العملية. ويتعين على جميع الأطراف أن تتذكر أن الكلمات والأفعال يمكن أن تكون لها عواقب تتجاوز المقصود منها.

وفيما يتعلق بما أعلنته اسرائيل من مصادرة أراض في منطقة القدس، فقد أعلنت حكومة بلدي أن هذا لن يساعد عملية السلم على نحو خاص. ومن الصعب حقا أن نرى كيف تعزز هذه الاجراءات عملية السلم.

وإذ قلنا هذا فإننا لا نعتقد أن هذا هو المحفل المناسب للتصدي لهذه المسألة التي يتعين على أطراف النزاع التصدي لها. لقد برهنت حقا اسرائيل والفلسطينيون على قدرتهم على معالجة المسائل الصعبة وحسمها في السعي من أجل السلم. أود أن أذكر أن مجلس الأمن والجمعية العامة قد سجلا مرات عدة رضاءهما عن المنجزات الملحوظة التي أنجزتها أطراف الصراع في الشرق الأوسط منذ بدء عملية مدريد في عام ١٩٩١.

علينا أن ننظر فقط فيما حققته أطراف النزاع حتى الآن: إعلان المبادئ بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية الصادر في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣؛ والاتفاق الخاص بقطاع غزة ومنطقة أريحا في ٤ أيار/مايو ١٩٩٤؛ واتفاق ٢٩ آب/أغسطس ١٩٩٤ الخاص بالنقل التمهيدي للسلطات والمسؤوليات؛ واتفاق ١٤ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ بين اسرائيل والأردن بشأن جدول الأعمال المشترك؛ وإعلان واشنطن الذي وقعته اسرائيل والأردن في ٢٥ تموز/يوليه ١٩٩٤؛ ومعاهدة السلم الأردنية الاسرائيلية المؤرخة ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤ وقد تطلبت كل خطوة من هذه الخطوات غير العادية على الدرب المفضي الى إقرار سلم عادل ودائم وشامل التفاني وسعة الخيال والشجاعة من جانب الأطراف.

إن موقف حكومة بلدي معروف تماما: فإسرائيل والفلسطينيون ملتزمون بتحقيق السلم والمصالحة عن طريق عملية سياسية متفق عليها. وقد وافقوا بحكمتهم على تغطية مجالات معينة خلال مفاوضات بشأن المركز الدائم في مرحلة لاحقة. ونؤيد تمام التأييد هذا النهج الذي مكّن الاسرائيليين والفلسطينيين من حل خلافاتهم بطريق المفاوضات ومن إحراز التقدم الذي لم يكن يحلم به أحد قبل أربع سنوات فقط.

تجري اسرائيل والفلسطينيون حاليا مفاوضات هامة لتنفيذ المرحلة التالية لإعلان المبادئ. إن مناقشة هذا المجلس لمسائل على الأطراف أن تتصدى لها لن تؤدي إلا الى تحويل الاهتمام عن الجهود التي تبذلها تلك الأطراف وسيكون لها أثر سلبي على العملية. وأنا على ثقة، من أننا جميعا لا نود أن يحدث ذلك. لذلك يتعين علينا جميعا ألا نسيئ الى عملية السلم بمناقشة مثيرة للشقاق أو اتخاذ إجراء متسرع. وعلينا بدلا من ذلك أن نتصرف بأسلوب يشجع الأطراف في سعيها من أجل المصالحة، وإذ نفعل ذلك نعزز عملية السلم.

ويتصل الأمر المطروح علينا اليوم بمسألة محددة، لا بكل مسألة في القدس، فبالرغم من أن المراقب الفلسطيني قد ذكر على نحو صحيح موقف حكومة بلدي إزاء التشريع المعروض على الكونغرس، فيؤسفني أنه أثار في هذه المناقشة مسألة داخلية تتعلق بصنع القرار في الولايات المتحدة وأنه قد فعل ذلك بأسلوب يتسم بالتهديد والتحريف.

السيد غمباري (نيجيريا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): يتداول مجلس الأمن، للمرة الثانية في غضون أقل من ثلاثة أشهر، بخصوص الحالة في الشرق الأوسط في وقت حاسم وبالغ الحساسية في عملية السلم، في الوقت الذي يبدو فيه أن أطراف الصراع في الشرق الأوسط بدأت تفقد الثقة بأطر التفاوض التي اتفقت عليها منذ التوقيع على إعلان المبادئ في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣. ولهذا السبب يرحب وفد بلدي بالفرصة التي تتيحها هذه المناقشة ليذكر الأطراف - كل الأطراف - بأنه ليس هناك بديل للتوصل الى تسوية سلمية وتفاوضية للقضية الاسرائيلية الفلسطينية وفقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، وبصفة خاصة الاتفاقات التي وقعت عليها الأطراف ذاتها. وهي مناسبة طيبة وحسنة التوقيت أيضا لتجديد تأييدنا لعملية السلم في الشرق الأوسط وما حققته من إنجازات.

وخلال العامين الماضيين شهدنا تقدما تاريخيا، كان يعتبر أمرا خياليا قبل هذا بسنوات قليلة فحسب، في مجال الجهود المبذولة لتحقيق سلام عادل وشامل ودائم في الشرق الأوسط، بدءا من مبادرة مدريد في تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩١. وقد رحبت حكومتي بالتوقيع التاريخي في واشنطون على إعلان المبادئ المتعلق بالترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي، بين حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في عام ١٩٩٣، وأعربنا عن أملنا في أن يمهد الاتفاق الطريق أمام تحقيق مزيد من التحول الموضوعي في الشرق الأوسط.

ومنذ ذلك الحين، تأكدت آمالنا بوجه عام ولم تذهب سدى على وجه اليقين. إن الخطوات الهامة التي أعقبت ذلك في ١٩٩٤ والتي تضمنت عقد اتفاق غزة -

أريحا في أيار/مايو، والاتفاق الخاص بالتحضير لنقل السلطات والمسؤوليات في آب/أغسطس، يسَّرت إقامة السلطة الفلسطينية. وهذه السلطة تعتبر خطوة أولى مهمة للغاية لتحقيق الأماني التاريخية للشعب الفلسطيني لتقرير المصير والتمتع بمركز الدولة.

وفضلا عن هذا، ففي ٢٦ تشرين الأول/أكتوبر ١٩٩٤، أبرمت معاهدة سلام تاريخية أخرى بين إسرائيل والأردن. وعلاوة على بدء مرحلة جديدة في العلاقات الثنائية بين البلدين، فقد وضعت هذه المعاهدة كذلك المنطقة بأسرها على عتبة السلم من خلال تعزيز إمكانيات إحراز التقدم على مساري العملية السلمية بين إسرائيل ولبنان وبين إسرائيل وسوريا.

ولم يقع المجتمع الدولي أبدا فريسة الوهم بأن عملية السلام ستمضي دون تعثر، نظرا للعداء التاريخي الطويل الأمد، والخصومة وفقدان الثقة بين أطراف النزاع. ومع هذا، فلا نزال على ثقة من أن قوة الدفع المتولدة من أجل تحقيق السلام لن يُسمح لها بالضياع. وفي هذا السياق، يتعين على المجتمع الدولي بأسره أن يستمر في مساعدة الأطراف وتشجيعها ودفعها في الاتجاه الصحيح في أوقات الشدة لضمان ألا تغيب عن ناظريها المصلحة العظمى وبلوغ الغاية بإقامة سلام عادل ودائم في المنطقة. وهذا هو السبب الذي دعا وفدي أثناء مناقشة هذا الموضوع في شهر شباط/فبراير، إلى امتداح بصيرة وشجاعة وتصميم قادة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، وقادة الدول الأخرى في المنطقة الذين حافظوا على التزامهم بإقرار السلام، بغض النظر عن انفجار القنابل وعن أعمال الإرهاب التي أحكِم توقيتها فيما يبدو واستهدفت إخراج عملية إقرار السلام عن مسارها.

إن إعلان المبادئ الموقع في واشنطون في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ واتفاق غزة - أريحا، جنبا إلى جنب مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، قد صاغت، في جملة أمور، جدولا زمنيا للمفاوضات الرامية إلى إقرار المركز الدائم لفلسطين. وهي تفرض كذلك التزامات على كلا الجانبين، كما تضع قواعد وأشكال السلوك التي ينبغي لجميع الأطراف أن تسترشد بها أثناء سير العملية. ولهذا السبب أعرب وفدي عن قلقه العميق في شباط/فبراير، بشأن استمرار بناء مستوطنات جديدة في الضفة الغربية. ونحن نعتقد أن هذه الأنشطة الاستيطانية غير مشروعة، وأنها تعد خرقا لاتفاقية جنيف الرابعة ومن ثم فهي تشكل عقبة أمام إقامة سلم شامل يمكن أن تستغلها الجماعات الأصولية في كلا الجانبين لتقويض روح العملية السلمية وعكس اتجاه التقدم الذي تم إحرازه حتى الآن.

ومما يؤسف له أن إسرائيل مستمرة في هذه السياسة المشؤومة من خلال قرارها الأخير بنزع ملكية ٥٣ هكتارا من الأراضي الواقعة في منطقة القدس الشرقية. ونحن لا نستطيع تأييد هذا الإجراء، الذي نعتقد أنه كفيل بتقويض ثقة أحد الأطراف في حقيقة نوايا طرف آخر وقد يخدم بشكل مباشر أغراض المتطرفين في كلا الجانبين، وهم الذين يتخذون موقفا مناهضا بالكامل للعملية السلمية. وفي هذا الصدد، سيطلب وفدي من إسرائيل العدول عن قرارها بشأن نزع ملكية الأراضي، وإجراء التسويات الضرورية والصعبة مع الفلطسينيين، من أجل التعجيل بتنفيذ الاتفاقات ذات الصلة.

إننا لا نجهل بطبيعة الحال اهتمامات إسرائيل الأمنية المشروعة والضغوط التي يمارسها الرأي العام الإسرائيلي على حكومته لعمل شيء يعيد الطمأنينة إلى السكان. ومع هذا، يشق علينا أن ندرك كيف يمكن أن تعتبر مصادرة الأراضي أحسن السبل للاستجابة لتلك الاهتمامات المشروعة. إننا نطلب من السلطة الفلسطينية أن تفعل من جانبها كل ما في وسعها في منطقة اختصاصها لمكافحة أي أعمال إرهابية على إطلاقها.

السيد كارديناس (الأرجنتين) (ترجمة شفوية عن الاسبانية): إن مجلس الأمن ينظر مرة أخرى في الوضع القائم في الأراضي العربية المحتلة بناء على طلب جامعة الدول العربية، وعلى طلب فلسطين بوجه خاص، نتيجة للقرار الذي اتخذته السلطات الإسرائيلية بمصادرة أو نزع ملكية الأراضي الواقعة في القدس الشرقية.

إن الصراع العربي الإسرائيلي الذي نبحثه والذي يناهز عمره عمر الأمم المتحدة نفسها تقريبا، قد دخل منذ بدأت العملية السلمية في مدريد في عام ١٩٩١، وبفضل شجاعة وحكمة الأطراف المختلفة، والمساعي الحميدة للولايات المتحدة والاتحاد الروسي، .. دخل في نطاق الإطار الإيجابي للتسوية السلمية للصراعات، فيما

أصبح يطلق عليه، على وجه التحديد، اسم "العملية السلمية".

وقد تحركت هذه العملية قدما عندما وقعت حكومة إسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، في خطوة هامة وحيوية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، إعلان المبادئ بشأن الترتيبات المؤقتة للحكم الذاتي.

ومنذ أشهر قليلة اكتسبت هذه العملية السلمية مـــرة أخـــرى ثراء من خلال حدث هام هو إبرام معاهدة السلام بين المملكة الأردنية الهاشمية ودولة إسرائيل.

إن العملية السلمية هي الإطار التفاوضي الذي يجب أن يساعد المجتمع الدولي في الحفاظ عليه حتى تتمكن جميع أطراف هذا الصراع من مواصلة التحرك قدما سعيا وراء تحقيق أماني شعوبها، وعلى نحو أكثر تحديدا في هذه الحالة، لتحقيق أماني شعب إسرائيل والشعب الفلسطيني.

إن جمهورية الأرجنتين، التي ازدادت علاقات صداقتها التقليدية بجميع شعوب هذه المنطقة عمقا من خلال مساهمتها الدائمة في حركة الهجرة من المنطقة، تؤيد بقوة العملية السلمية التي يتمثل هدفها في التوصل إلى حل دائم يرتكز على قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣).

ولهـــذه الأسباب مجتمعة، تعتبر جمهورية الأرجنتين أن أحدث التدابير التي اتخذتها إسرائيل مؤخرا لمصادرة أو نزع ملكية الأراضي الواقعة في القدس الشرقية لا يتمشى مع روح العمليات السلمية الجارية الآن، بما في ذلك إعلان المبادئ. وفضلا عن هذا، فإننا نشعر، مع القلق، أن تنفيذ هذا القرار من شأنه أن يعرض للخطر الإنجازات الهامة التي تم تحقيقها حتى الآن.

ومن ثم، فإن جمهورية الأرجنتين، انطلاقا من روح الصداقة في أوسع معانيها، تحث السلطات الإسرائيلية، بدافع من الإحساس بالمسؤولية والتعقل، على إلغاء أو تعليق هذا الإجراء، تجنبا للأمر الواقع الذي يتولد عنه، بحكم طبيعته، أثر معاكس على العملية السلمية، في الوقت الذي يعتبر من الأمور الحيوية الحفاظ على مصداقية كافية لتعميق هذه العملية السلمية.

لقد حان الوقت لإنعاش الآمال، وجعل الحلم حقيقة واقعة. وعلينا ألا ننسى أنه لا يوجد في مجال الدبلوماسية بديل عن الثقة.

وفي الختام، تعرب جمهورية الأرجنتين مرة أخرى عن مساندتها الكاملة لجهود السلم الجارية. ولن يتسنى للأطراف المعنية، دون نجاح تلك الجهود، أن تعيش في سلم وتعاون. وقد صدر النداء الذي وجهناه اليوم عن هذا الاقتناع.

السيد لغويلا (بوتسوانا) (ترجمة شفوية عن الانكليزية): في ٣١ كانون الثاني/يناير من هذا العام، وجهت مجموعة الدول العربية انتباه المجلس إلى قرار صادر من إسرائيل بمواصلة سياستها المثيرة للخلاف بإنشاء مستوطنات في الأراضي المحتلة. وفي شباط/فبراير، عقد المجلس جلسة رسمية جرت فيها مداولات بشأن هذه المسألة الخلافية. وفي تلك المناسبة، أعرب وفدي عن تأييده التام للجهود المتضافرة للشعبين الإسرائيلي والفلسطيني في السعي من أجل تحقيـــق سلـــم دائم. ولا يزال موقفنا دون تغيير.

ومما يدعو إلى الأسف العميق، أن يجتمع مجلس الأمن مرة أخرى بشأن الموضوع ذاته خلال شهرين. وقد ذكر ممثل إسرائيل، في بيانه أمام المجلس في ٢٨ شباط/فبراير، في جملة أمور، أن قرار منظمة التحرير الفلسطينية بالبدء في إجراء مناقشة حول هذه المسألة في مجلس الأمن "يتناقض مع الاتفاقات التي وقعتها مع إسرائيل". (S/PV.3505، ص ٨)، خاصة المادة الخامسة عشرة من إعلان المبادئ والمادة السابعة عشرة من اتفاق غزة أريحا. وأضاف قائلا:

> "لقد أوقفت الحكومة تخصيص موارد عامة لدعم توسيع المستوطنات القائمة ولم ولن تصادر أراض لإنشاء مستوطنات جديدة (المرجع نفسه، ص ٨). وللأسف، أصبحت الحقيقة الآن واضحة بذاتها.

وقد اعتبر وفدي إعلان المبادئ منذ اعتماده من جانب طرفي الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني، إنجازا كبيرا وعلامة هامة على الطريق المؤدية إلى السلم. غير أنه لا يمكن لإعلان المبادئ مهما جمح بنا أي خيال أن يجعل قرارات مجلس الأمن المتعلقة بعدم شرعية المستوطنات وانطباق اتفاقية جنيف الرابعة لسنة ١٩٤٩ على الأراضي التي تحتلها إسرائيل غير ذات موضوع.

ولذلك فإن قرار حكومة إسرائيل بمصادرة ٥٣ هكتارا من الأراضي في القدس الشرقية يدعو للأسف الشديد فهو يقوض على نحو خطير عملية السلم ويضعف موقف شريكتها، السلطة الفلسطينية، إضعافا شديدا. ولن تسفر سياسة المستوطنات الإسرائيلية إلا عن تشجيع أعداء عملية السلم والأشخاص الممارسين للعنف ممن يستخدمون البندقية والقنبلة اليدوية وما هو أسوأ منها كأدوات للتفاوض. وقد ذكر وزير خارجية إسرائيل السيد شيمون بيريز، في مقال معنون "إضفاء الطابع الخاص على السلم" والمنشور في الملحق الإعلاني لصحيفة نيويورك تايمز في يوم السبت ٦ أيار/مايو ١٩٩٥، إن الأصولية:

> "هي أكبر خطر يواجه السلم والرفاه الاقتصادي على الصعيد العالمي - وأخطر تهديد منذ سقوط الشيوعية. وإذا ما أتيح للأصولية السيطرة على الشرق الأوسط، فإنها سوف تخنقه باسم الله وتبقي على الفقر والركود".

ويتفق وفدي تماما مع هذا الموقف ولا يمكنه سوى التوصل إلى النتيجة ذاتها إزاء الانتشار المتواصل للمستوطنات في مناطق مدرجة في جدول أعمال المفاوضات البالغة الصعوبة والدقة بين إسرائيل والفلسطينيين. ومن الأهمية القصوى قيام إسرائيلي ببذل كل ما في وسعها لتجنب إيجاد ظروف يمكن أن يترتب عليها أثر ضار بجو الثقة المتبادلة، وهو الأمر الحاسم بالنسبة لعملية السلم والذي أثبت حيويته لاستمرارها وإنها لمأساة إذا ما قُدر لإسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية فقدان المبادرات السلمية السياسية والدبلوماسية لصالح أعداء العملية السلمية.

وتمر عملية السلم بمرحلة حرجة. وينبغي أن يعتمد كل طرف على ثبات وتصميم الطرف الآخر حتى يظل ملتزما بالمفاوضات بحسن نية في مواجهة أعمال القناصة المتواصلة والقاتلة التي يقوم بها منتقدوهم ومن يشايعونهم. وليس هذا وقت اتخاذ قرارات انفرادية. وليس هذا وقت تعكير عملية السلم بالنزاع حول المستوطنات. ولا تزال هناك لحسن الحظ، فرصة لكي تلغي إسرائيل قرارها.

ويدرك وفدي إدراكا تاما وجهات النظر القومية التي يعتنقها البعض، بما في ذلك حكومة اسرائيل، والقائلة بأنه ينبغي عدم مناقشة هذه المسألة في مجلس الأمن حيث إنها موضع مفاوضات معقدة وحساسة. وكما تدفع اسرائيل، فإن هذه المسألة تتعارض مع المادة الخامسة عشرة من إعلان المبادئ والمادة السابعة عشرة من اتفاق غزة - أريحا. ونحن نستجيب بشدة لهذه الآراء، غير أنه من غير المقبول أن يتخذ أحد الطرفين في المفاوضات الاسرائيلية - الفلسطينية قرارات أو إجراءات لها أثر إحباط المفاوضات. وفي هذه الظروف، يجد مجلس الأمن لزاما عليه أن يعلن موقفه بصورة أو بأخرى، مهما كانت حساسية المسألة. ومن واجب مجلس الأمن أن يدعو حكومة اسرائيل الى أن تلغي قراراها بنزع ملكية الثلاثة والخمسين هكتارا من الأرض المتنازع عليها في القدس الشرقية وأن تعالج عملية السلام الاسرائيلية - الفلسطينية بمزيد من الحساسية والعناية. ويجب علينا أن نعمل من أجل الحفاظ على سلامة الاتفاقات التي وقعها الطرفان، اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية: لا أكثر ولا أقل.

السيد مارتينيز بلانكو (هندوراس) (ترجمة شفوية عن الإسبانية): لقد شعر وفدي دوما بأن نجاح عملية السلام في الشرق الأوسط يرتهن الى حد كبير بالتقيد بالالتزامات التي وافق عليها الطرفان وبضمان الحقوق المشروعة للشعب الفلسطيني. ولقد تحققت إنجازات كثيرة منذ انعقاد مؤتمر مدريد للسلام منذ ثلاث سنوات خلت. وكان هذا الحدث، بجانب توقيع إعلان المبادئ بين منظمة التحرير الفلسطينية وإسرائيل والاجتماع التاريخي المنعقد في واشنطن في أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، العوامل التي جعلت من الممكن للطرفين أن يعترف كل منهما بالآخر ولمنطقة الشرق الأوسط أن تدخل مرحلة جديدة رحب بها المجتمع الدولي كعلامة مشجعة من حيث أن المفاوضات واحترام قواعد القانون الدولي ومبادئه ستحل محل التوتر والعنف اللذين عانت منهما طويلا شعوب المنطقة. وكان من المأمول فيه مع بدء هذا العهد الجديد في العلاقات بين الفلسطينيين والاسرائيليين أن يتم نبذ الممارسات التي قد تعني العودة إلى الماضي أو التي قد تعرقل الانتقال إلى المفاوضات حول اتفاق حاسم. ولسوء الحظ، فإن عملية السلام تواجه في الوقت الراهن مشاكل نجمت عن ممارسات يمكن أن تحبط أي إمكانية للنجاح في المفاوضات.

والقدس، كما نعرف جميعا، لا تزال قضية رئيسية لا بالنسبة للفلسطينيين والعرب والمسلمين فحسب بل وللاسرائيليين في جميع أنحاء العالم. فالقدس الشرقية مركز ديني وثقافي واقتصادي وسياسي للشعب

الفلسطيني. وهي جزء هام من حياتهم، ومن ثم أرض يمكن وينبغي لهم شرعا أن يمارسوا فيها حقوقهم بحرية. ولذلك فإن محاولة اتخاذ إجراء سيادي على القدس كلها لا يظهر سوى الافتقار الى الواقعية ولا يمكن أن يفضي إلا إلى عرقلة إمكانية تحويل الوضع الحالي تحويلا تاما الى وضع سلام حقيقي.

لهـــذا يرى وفد بلدي - شأنه شأن الممثلين الدائميـــن الآخرين - أن عمليات مصادرة الأراضي الفلسطينية التي قامت بها الحكومة الاسرائيلية في مدينة القدس أمر لا يمكن قبوله. فهذه الأعمال تمثل انتهاكا للقانون الدولي، وللقرارات ذات الصلة لهذا المجلس، ولاتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩. وفي رأينا أن هذا العمل يمكن أيضا أن يؤثر سلبا على حل المسائل الحساسة الأخرى في عملية التفاوض، مثل قضية المستوطنات أو الاعتراف بالسيادة.

ويرى وفد بلدي أنه ينبغي المحافظة على عملية السلام. لذلك نرى أن على حكومة اسرائيل أن تحترم التزاماتها الدولية، وأنه يتعين عليها بوصفها سلطة احتلال وطرفا في المفاوضات، أن تمتنع عن فرض قيود على ممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه.

وأخيرا، يرى وفد بلدي أن الاعتراف بحقوق الشعب الفلسطيني يمثل شرطا ضروريا لتحقيق هدف إحلال السلم الدائم في الشرق الأوسط، وأن من الضروري في المفاوضات الرامية الى إحلال السلم إحراز تقدم وتجنب اتخاذ مواقف غير مرنة أو مثبطة مهما كان الثمن.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلا لفرنسا؛ كما يشرفني أن أتكلم بالنيابة عن الاتحاد الأوروبي. وتشارك في تأييد هذا البيان كل من بلغاريا وبولنـــدا والجمهورية التشيكية ورومانيا وسلوفاكيا.

إن القرار الذي اتخذته السلطات الاسرائيلية بنزع ملكية ٥٣ هكتارا من الأرض في القدس الشرقية وبيت حنينا وبيت زفافة لاستخدامها في بناء مساكن جديدة لمستوطنتي راموت وغيلو يثير قلقا بالغا لدى الاتحاد الأوروبي. والواقع أن هذه الخطوة التي تثير انفعالا شديدا داخل العالم العربي وخارجه، تتعارض مع روح إعلان المبادئ الذي وقعته اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣، ومن المحتمل أن تعرض للخطر عملية السلام. ومن شأن بعض البيانات المنسوبة الى وزير الاسكان الاسرائيلي والتي أعلنت عن عمليات نزع ملكية أراض أخرى في الشهور المقبلة أن تزيد من إحساسنا بالقلق.

وقد استمع الاتحاد الأوروبـــي بعنايـــة الى التفسيرات التي قدمتها السلطات الاسرائيلية، خصوصا خلال التحرك الذي قامت به الترويكا الأوروبية يوم الأحد ٧ أيار/مايو. ويلاحظ الاتحاد بكل أسف أن المعلومات التي قدمت اليه ليس من شأنها أن تغير من وصف القرار الذي اتخذته الحكومة الاسرائيلية. فنحن بصدد عمليات نزع ملكية أراض، أي بصدد فعل تعلن به سلطة عامة بكل قوتها السيادة التي تدعيها لنفسها. وبهذه الطريقة، تعيد السلطات الاسرائيلية التأكيد فيما يبدو على سيطرتها على القدس على أساس الأمر الواقع. وهي تغير بشكل واضح الوضع الراهن في تلك المدينة، في حين أن روح إعلان المبادئ تتمثل في الإبقاء على الحالة كما هي ما دامت المفاوضات بشأن التسوية النهائية لم تنته بعد. والكل يعلم مدى الحساسية البالغة لقضية القدس. والكل يتذكر أن المجتمع الدولي أدان ضم القدس ولم يعترف به حتى الآن. وتفترض عملية بناء السلام من اسرائيل، التي يتعلق سكانها أيضا بتلك المدينة، أن تأخذ تلك العوامل في الاعتبار.

إن السبب الذي تبرر به عمليات نزع ملكية الأراضي تلك ما زال يثير قلقنا بنفس القدر. ولقد ذكر الاتحاد الأوروبي مرارا وتكرارا أن المستوطنات، التي تعد غير شرعية في نظر القانون الدولي، وخصوصا بموجب اتفاقية جنيف الرابعة، تعرض للخطر إرساء أسس التعايش السلمي الدائم بين الاسرائيليين والفلسطينيين. وقد ذكر الاتحاد الأوروبي السلطات الاسرائيلية بذلك مرة أخرى خلال التحرك الذي تم معها في ٤ كانون الثاني/يناير الماضي. وتكرر ذلك مؤخرا جدا خلال الاجتماع الرسمي الذي خصصه مجلس الأمن لمناقشة هذا البند يوم ٢٨ شباط/فبراير الماضي. والواقع أن عمليات نزع ملكية الأراضي التي تم الإعلان عنها تستهدف تنمية تلك المستوطنات. وهذا أمر مؤسف، لأن الوقف التام للعمل المتصل بالمستوطنات ضروري تماما لإحراز تقدم في عملية السلام.

لهذه الأسباب، نرى أن المطالبة بإلغاء التدابير الخاصة بنزع ملكية الأراضي يعتبر مطلبـــا مشروعا.

ويطالب الاتحاد الأوروبي حكومة اسرائيل بالرجوع عن قرارها والامتناع عن اتخاذ تدابير جديدة من هذا القبيل في المستقبل.

ومن المؤسف أن هذه القضية لم يتم حسمها بعد بالحوار المباشر بين الأطراف المعنية، على الرغم من الجهود التي تبذلها الدول التي تبدي اهتماما بالغا ببناء سلم دائم في الشرق الأوسط. ومن المؤسف أيضا أنه كان لا بد من طرح هذا الموضوع على مجلس الأمن. ولكن هل كان من الممكن إيجاد وسيلة أخرى. لقد اتفقت الأطراف المعنية على معالجة مواضيع معينة خلال المناقشات المتعلقة بالتسوية النهائية. وهذا لا يعني بأي حال أن القانون الدولي لم يعد ينطبق على هذه القضايا. كما أنه لا يعني أن التطورات الخطيرة التي تؤثر على هذه القضايا لا ينبغي أن يتناولها المجتمع الدولي. إن عملية السلم، التي تستند - فيما تستند - الى قرارات مجلس الأمن، تعتبر جزءا لا يتجزأ من مرحلة تاريخية طويلة تحاول أن تتجاوزها. غير أنه لا يمكن محوها، لأن بناء السلام الدائم يقتضي بالضرورة أن يحترم كل جانب ما يعتبره الجانب الآخر أمرا جوهريا له.

وهناك أحداث هامة يوشك أن يحل أجلها. فقد أعلنت حكومة اسرائيل عن قرارات واعدة، خصوصا فيما يتعلق بالإفراج عن سجناء ونقل سلطات الى الفلسطينيين. والمتفاوضون عاكفون على إبرام اتفاق قبل أول تموز/يوليه بشأن الانتخابات وإعادة وزع قوات الجيش، وهذا هو السبب الذي يجعل الاتحاد الأوروبي، الذي عقد العزم اليوم أكثر من أي وقت مضى على دعم عملية السلم، يطالب الأطراف بألا تتخاذل في مواجهة العقبات المتبقية، بل وأن تولى أولوية مطلقة لنجاح مسعاها المشترك الذي يستحق الدعم الكامل من المجتمع الدولي بأسره.

والآن استأنف مهامي كرئيس لمجلس الأمن.

السيد الرئيس، يسعدني أن أتقدم لكم بالتهنئة على توليكم رئاسة المجلس لهذا الشهر وأثق تماما في أن المجلس - تحت رئاستكم القديرة وبحكم خبرتكم الدبلوماسية العريضة - سوف ينجح في الاضطلاع بمسؤولياته الهامة إزاء حفظ السلم والأمن الدوليين. كما أود أن أعبر عن خالص الشكر والتقدير للسفير كوفاندا سفير الجمهورية التشيكية على قيادته الحكيمة للمجلس خلال فترة رئاسته الشهر الماضي.

منذ سنوات قليلة كان تحقيق السلام الشامل والدائم في الشرق الأوسط حلما صعب المنال. أما الآن وبعد المصالحة الفلسطينية الاسرائيلية التاريخية فإن هذا الحلم أصبح في متناول اليد. ولكن تحقيق السلام يتطلب احترام جميع الأطراف لتعهداتها الدولية. ولا شك أن الاجراءات التي اتخذتها اسرائيل بمصادرة مزيد من الأرض العربية المحتلة في القدس بغرض بناء مستوطنات اسرائيلية عليها، هذه الاجراءات تمثل انتهاكا خطيرا لقواعد القانون الدولي ولقرارات المجلس، وتضرب عرض الحائط بالتعهدات القانونية التي التزمت بها الحكومة الاسرائيلية ذاتها، كما أنها تثير تساؤلات حقيقية حول جدية اسرائيل وحول مصداقية تعهدات اسرائيل. ولا شك أن هذه الاجراءات تهدد عملية السلام برمتها، لأنها تقطع الطريق أمام مؤيدي السلام بين اسرائيل وفلسطين. كما أن مثل هذه الاجراءات تقوي شوكة أنصار التطرف والعنف والإرهاب على الجانبين.

ومن هذا المنطلق فإن مجلس الأمن حين ينظر اليوم في هذه المشكلة لا بد وأن يتعامل معها كمصدر رئيسي لزعزعة الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط، وبالتالي يتعامل معها بوصفها تهديدا للسلم والأمن الدوليين. ونثق في أن المجلس سوف ينظر في الموضوع من كافة أبعاده وخاصة الآثار التي سوف تترتب على الاجراء الاسرائيلي الأخير في إطار عملية السلام والآثار طويلة المدى التي تظهر أن منطق العنف ومنطق المواجهة سوف يتغلب على منطق السلم وعلى منطق القانون والشرعية الدولية.

لقد وقف المجتمع الدولي أكثر من مرة وبشكل حاسم في مواجهة الاجراءات الاسرائيلية غير الشرعية التي استهدفت أكثر من مرة محاولة ضم مدينة القدس الشرقية، سواء بمحاولة تغيير مركزها القانوني أو بمحاولة تغيير طبيعتها الجغرافية أو السكانية. وجميع هذه المحاولات تمثل خرقا جسيما لقواعد القانون الدولي وبالذات لأحكام اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ بشأن حماية الأشخاص المدنيين وقت الحرب. ومنذ أن أقدمت اسرائيل على أولى خطواتها للتمهيد لضم مدينة القدس، اعتمدت الجمعية العامة للأمم المتحدة، كما أصدر مجلس الأمن، قرارات عديدة لشجب تلك الاجراءات الاسرائيلية

واعتبارها لاغية وباطلة ولا تؤثر على المركز القانوني للمدينة باعتبارها جزءا لا يتجزأ من الأراضي التي احتلها اسرائيل عام ١٩٦٧.

فقد أصدر مجلس الأمن بالفعل في هذا الصدد سلسلة طويلة من القرارات أذكر على سبيل المثال القرار رقم ٢٥٢ لعام ١٩٦٨ و ٢٧١ لعام ١٩٦٩ و ٤٧٦ لعام ١٩٨٠ و ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ و ٦٧٢ لعام ١٩٩٠، وتؤكد جميعها على مطالبة اسرائيل بصفتها سلطة احتلال باحترام التزاماتها طبقا لقواعد القانون الدولي وأحكام اتفاقية جنيف والامتناع عن أي إجراء يؤدي إلى تغيير في طبيعة الأراضي الفلسطينية المحتلة بما فيها القدس.

لقد نجح الجانبان الفلسطيني والاسرائيلي في عقد مصالحة تاريخية من خلال اتفاقهما على إعلان المبادئ عام ١٩٩٣؛ واتفق الجانبان على خطوات محددة نحو التوصل إلى تسوية سلمية للنزاع بينهما، تسوية تقوم على أساس الأرض مقابل السلام، تسوية تقوم على أساس انسحاب اسرائيل من الأراضي المحتلة طبقا لقراري مجلس الأمن ٢٤٢ و ٣٣٨، تسوية تقوم على الحقوق السياسية المشروعة للشعب الفلسطيني، تسوية تقوم على اجراءات أمنية في المنطقة. ورغم تباطؤ اسرائيل في تنفيذ التزاماتها طبقا لهذا الاتفاق والمصاعب التي تضعها أمام تنفيذ انسحاب القوات الاسرائيلية من بقية الضفة الغربية، فإن الآمال ما زالت معلقة على أن يغلب منطق السلام وحجج المصالحة على مطامع التوسع، وأن يتم تنفيذ إعلان المبادئ بأمانة وفي التوقيتات المتفق عليها، وأن تبدأ مفاوضات الوضع النهائي التي سوف ترسي حجر الأساس للاستقلال السياسي الفلسطيني وللسلام الدائم بين الجانبين، والسلام الدائم في منطقة الشرق الأوسط.

وقد اتفق الطرفان في إعلان المبادئ على أن يتم التفاوض حول أربعة قضايا في العام المقبل عند بدء مفاوضات التسوية النهائية، وهي القدس -المستوطنات- اللاجئين - والحدود. وهنا يحق لنا أن نتساءل: كيف يستقيم التزام اسرائيل التعاقدي مع فلسطين في إعلان المبادئ مع قيام اسرائيل باتخاذ مزيد من الاجراءات ترمي إلى تغيير طبيعة القدس؟ إن إعلان المبادئ لا يبرر، ولا يسمح كما يحلو للبعض أن يردد أحيانا لكي يغير المجتمع الدولي موقفه من عدم شرعية الاجراءات الاسرائيلية التي تستهدف ضم مدينة القدس الشرقية أو مصادرة بعض الأراضي فيها. إن إعلان المبادئ، وأكرر مرة أخرى، يلزم الطرفين بعدم الإقدام على أية خطوة لإدخال أية تغييرات على المركز القانوني للقدس، أو المركز القانوني لأي من الأمور الأخرى المؤجلة إلى العام القادم.

قد يتذكر السادة أعضاء مجلس الأمن أنه منذ ثلاثة شهور وأعتقد على وجه التحديد يوم ٦ شباط/فبراير، اجتمع شيمون بيريز وزير الخارجية الاسرائيلي، مع سفراء الدول الأعضاء في مجلس الأمن وعدد من سفراء الدول الأخرى. وأكد لنا جميعا، هنا في مبنى الأمم المتحدة، التزام اسرائيل بتنفيذ إعلان المبادئ وتعهد بكل وضوح بألا تقوم اسرائيل بمصادرة مزيد من الأراضي العربية في القدس الشرقية. فهل يتفق تعهد وزير خارجية اسرائيل أمامكم جميعا مع ما تقوم به اسرائيل الآن من اجراءات، وأي اللغتين نصدق، لغة التعهدات والتأكيدات والوعود أم لغة الاجراءات التوسعية على أرض الواقع التي تسلب الشعوب حقوقها المشروعة.

إن المجتمع الدولي ممثلا في مجلس الأمن مطالب اليوم أكثر من أي يوم مضى بأن يؤكد موقفه الراسخ إزاء عدم شرعية وقانونية الاجراءات الاسرائيلية الأخيرة. ولا شك أن سكوت المجلس عن تلك الاجراءات غير الشرعية سوف يطرح تساؤلات جادة حول مصداقية القواعد والمعايير التي يطبقها المجلس في التعامل مع مختلف أنواع العدوان ويكرس الإدعاء بازدواجية تلك المعايير.

إن الدول المهتمة بنجاح عملية السلام وخاصة الولايات المتحدة، بصفتها أحد راعيي عملية السلام، مطالبة بشكل خاص بالقيام بمسؤولياتها لإقناع اسرائيل بالعدول عن تلك الاجراءات غير الشرعية.

وفي هذا المضمار لا بد وأن أشير بصفة خاصة إلى قرار مجلس الأمن رقم ٤٧٨ لعام ١٩٨٠ والذي يقرر بشكل قاطع عدم الاعتراف بقيام اسرائيل بضم القدس ويدعو كل الدول إلى عدم إنشاء أية بعثات دبلوماسية في القدس.

إن احترام هذا القرار وغيره من قرارات مجلس الأمن بشأن القدس لا يمثل فقط ضرورة تقتضيها قواعد القانون الدولي وأحكام ميثاق الأمم المتحدة، إنما يمثل أيضا أحد متطلبات استمرار ونجاح عملية السلام.

ولا شك أن أي مخالفة لتلك القرارات يمكن أن تضع نهاية مؤلمة لعملية السلام التي بذل الكثيرون، وعلى رأسهم مصر، جهدا كبيرا لبدئها ويجب الآن تكثيف الجهود لضمان نجاحها.

لقد قرر الاجتماع الوزاري لمجلس الجامعة العربية في دورته غير العادية اليوم السادس من هذا الشهر مطالبة مجلس الأمن بإعلان عدم شرعية قرار اسرائيل والتزامها بإلغاء قرار مصادرة الأراضي الفلسطينية في مدينة القدس وخارجها، والعمل على وقف برامجها وخططها الاستيطانية، وإنهاء استمرار إغلاق المدينة، ووقف كافة الحفريات الاسرائيلية التي تهدد أساسات المسجد الأقصى، ضمانا لاستمرار عملية السلام، وتحقيقا لأهدافها على أساس قرارات الشرعية الدولية، وقرارات مجلس الأمن السالف الإشارة إليها، مع التأكيد على ضرورة اتخاذ تدابير أمنية لحماية الأراضي العربية الفلسطينية العامة والخاصة دون استثناء، وأن يضع مجلس الأمن في اعتباره الوضع الخاص لمدينة القدس.

تتجه أنظار شعوب العالم العربي والإسلامي بل كافة الشعوب المتطلعة للسلام اليوم إلى هذا المجلس الموقر انتظارا لقرار حاسم يضع حدا للإجراءات الاسرائيلية غير الشرعية التي تحبط آمال تلك الشعوب في تحقيق سلام عادل وشامل في منطقة الشرق الأوسط من خلال احترام الالتزامات والتعهدات وليس من خلال المواجهة واستخدام القوة ونكث العهد.

لقد أعلن الرئيس حسني مبارك أن قرار اسرائيل بمصادرة أراض عربية في القدس يهدر كافة المبادئ ويفقد الثقة في مسيرة السلام ويثير الشعور الديني للمسلمين والمسيحيين. وطالما حذرت مصر مرارا من مغبة تجاهل آمال الشعوب العربية والإسلامية ومن تمادي اسرائيل في سياسات التوسع وما ينجم عنها من تقوية حجة التطرف والمواجهة وإضعاف أنصار الاعتدال والحوار في المنطقة، مما سوف ينعكس على الاستقرار في الشرق الأوسط ويهدد الأمن الدولي. ولعل مجلس الأمن قادر اليوم على اتخاذ خطوة حاسمة لمواجهة ذلك التهديد اضطلاعا بمسؤولياته وحماية لعملية السلام في الشرق الأوسط.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): المتكلم التالي الرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف. وأدعوه لكي يشغل مقعدا على طاولة المجلس ويدلي ببيانه.

السيد فرهادي (أفغانستان) (الرئيس بالنيابة، اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف) (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أود بداية أن أتوجه إليكم، سيدي، بتهنئة حارة على توليكم رئاسة مجلس الأمن لشهر أيار/مايو. وإنني واثق أنه في ظل قيادتكم القديرة والحكيمة، وبفضل خبرتكم، فإن أعمال المجلس سوف تنجز بطريقة ناجحة.

أود كذلك أن أغتنم هذه الفرصة لأنقل تهانينا لسلفكم، السفير كوفاندا، الممثل الدائم للجمهورية التشيكية لدى الأمم المتحدة، على الطريقة الممتازة التي أدار بها أعمال المجلس خلال شهر نيسان/أبريل.

وإنني ممتن لكم ولأعضاء مجلس الأمن الآخرين على إتاحة الفرصة لي، كرئيس بالنيابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف، للاشتراك في هذه المناقشة الهامة بشأن قرار حكومة اسرائيل مصادرة ٥٣ هكتارا من الأرض الفلسطينية الواقعة داخل منطقة القدس الشرقية التي ضمت بطريقة غير شرعية. ومن هذه الهكتارات ٣٣ هكتارا تقع قرب بيت حنينا، و ٢٠ هكتارا أخرى تقع قرب بيت صفافا. وهذه أكبر مصادرة للأرض الفلسطينية في القدس الشرقية منذ احتلت اسرائيل الأراضي الفلسطينية في ١٩٦٧. وأعلنت حكومة اسرائيل أيضا أن الأرض سوف تستخدم لبناء مزيد من المستوطنات الاسرائيلية غير القانونية.

وتتمثل المسألة الأساسية استمرار اسرائيل في أعمال البناء والتوسيع غير الشرعي للمستوطنات على الأرض الفلسطينية وسماحها للمزيد من المستوطنين الاسرائيليين بالانتقال إليها، وذلك في انتهاك مباشر وصارخ للقانون الدولي واتفاقية جنيف الرابعة المتعلقة بحماية الأشخاص المدنيين في زمن الحرب المؤرخة ١٢ آب/أغسطس ١٩٤٩، وكذلك القرارات ذات الصلة للجمعية العامة ومجلس الأمن.

وهذا الإجراء من جانب اسرائيل ينتهك أيضا انتهاكا صارخا نص وروح إعلان المبادئ الخاص بترتيبات الحكم الذاتي، الذي وقع في ١٣ أيلول/سبتمبر ١٩٩٣ من جانب حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية،

وكذلك الاتفاقات الأخرى التي تم التوصل إليها بين حكومة اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية، ويهدد سلامة عملية السلام في هذه المرحلة الحاسمة. إنها محاولة من جانب اسرائيل لدعم ادعاءاتها في القدس الشرقية قبل بدء المحادثات المقرر أن تبدأ في العام القادم، والتي ستقرر وضع القدس.

وفي إعلان المبادئ اتفق على أن المفاوضات المتعلقة بالوضع النهائي للقدس والمسائل الأخرى سوف تبدأ في موعد لا يتجاوز السنة الثالثة من الفترة المؤقتة. وهذا القرار الأخير للحكومة الاسرائيلية بمصادرة الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية يقوض على نحو خطير دعائم عملية السلم في وقت تأخر فيه تنفيذ المرحلة الثانية من إعلان المبادئ، فضلا عن إعادة وزع القوات الاسرائيلية خارج المناطق المأهولة في الضفة الغربية وانتخاب المجلس الفلسطيني.

وتعتقد اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف أن مصادرة الأراضي في القدس الشرقية والتوسع المتزايد للمستوطنات وتعزيزها يولد حالة من الأمر الواقع تتعارض مع قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣)، التي تسعى عملية السلام الحالية إلى تنفيذهما، كما تعرض للخطر الشديد الاتفاقات التي تم التوصل إليها بين اسرائيل ومنظمة التحرير الفلسطينية.

وإذ تلاحظ اللجنة أن شواغل مماثلة قد تم الإعراب عنها من جانب جامعة الدول العربية ومنظمة المؤتمر الإسلامي والمراقب الدائم لفلسطين لدى الأمم المتحدة، تود أن تضم صوتها اليهم في مناشدة مجلس الأمن وراعيي عملية السلام وجميع من يعنيهم الأمر لممارسة نفوذهم على الحكومة الاسرائيلية لكي تمتنع عن اتخاذ أية إجراءات أخرى يكون من شأنها تقويض عملية السلام، وتحديدا، إلغاء قرارها مصادرة الأرض الفلسطينية في القدس الشرقية وإنهاء سياستها الاستيطانية، كخطوة لا غنى عنها من أجل التوصل إلى السلام العادل والدائم الذي نعمل جميعا من أجله.

وتعتقد اللجنة أن التقدم السريع والدؤوب في عملية السلام والذي يؤدي إلى تحقيق سلام شامل وعادل ودائم في الشرق الأوسط هو وحده الذي يحول دون زيادة تدهور الحالة الراهنة. وتطالب اللجنة كل المعنيين ألا يدخروا جهدا للتغلب على العقبات الحالية والتقدم نحو التنفيذ الكامل للاتفاقات التي تم التوصل إليها حتى الآن.

ويبين انعقاد مجلس الأمن أن التدهور المستمر للحالة في الأراضي الفلسطينية المحتلة يمثل أحد الشواغل الرئيسية لأعضاء مجلس الأمن والمجتمع الدولي في مجموعه. ومن ثم فإن اللجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف لتأمل في أن تسفر هذه المناقشة عن إظهار المجلس بوضوح لتصميمه على التوصل إلى السبل والوسائل التي تكفل إلغاء المصادرة الاسرائيلية المعلنة للأراضي الفلسطينية، وأن ينشط بدلا من ذلك عملية السلام. وينبغي للمجتمع الدولي أن يساعد الأطراف على سرعة السير على طريق السلم التفاوضي، وهو الطريق الذي شرعوا في اتخاذه معا، الطريق الوحيد الذي يمكن أن يكفل تحقيق السلم الدائم في المنطقة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر الرئيس بالانابة للجنة المعنية بممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه غير القابلة للتصرف على الكلمات الرقيقة التي وجهها إليّ.

المتكلم التالي هو ممثل الجزائر، وإنني أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد لعممرا (الجزائر): يسعدني أن أتقدم لكم بالتهنئة بمناسبة رئاستكم لمجلس الأمن للشهر الحالي، وإننا متأكدون من أن ما تتمتعون به من خبرة ودراية وحنكة سيقود هذا المجلس إلى الخروج بالنتائج المرجوة من بحث الموضوع قيد النظر. كما يسعدني أن أهنئ سلفكم سعادة سفير الجمهورية التشيكية على ما أبداه من جدارة في إدارة أعمال مجلس الأمن خلال الشهر المنصرم.

مر ما يزيد على السنة والنصف منذ الاعتراف المتبادل بين منظمة التحرير الفلسطينية وحكومة اسرائيل والتوقيع على إعلان المبادئ المتعلق بترتيبات الحكم الذاتي المؤقت، اللذين شكلا أو خطوة نحو تحقيق السلم في منطقة الشرق الأوسط.

وعلى الرغم من الأمل العريض الذي رافق التطورات الايجابية التي عرفتها هذه المنطقة نتيجة التزام الطرفين المعلن بمواصلة المفاوضات رغم أعمال

العنف المتكررة التي ترمي إلى إحباط عملية السلام، أدركت المجموعة الدولية أن طريق السلام لا يزال طويلا ومحفوفا بالمخاطر.

وإذ نحن اليوم بصدد بحث الوضع في الأراضي الفلسطينية المحتلة بناء على طلب من المجموعتين العربية والاسلامية، فإن أخطر هذه العقبات هي المخاطر التي تواجهها مدينة القدس الشريف نتيجة استمرار سياسة الاستيطان الاسرائيلية.

إن قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير الخاص بمصادرة أراضي فلسطينية جديدة في القدس الشرقية لإقامة مستوطنات إضافية، والذي يهدف أساسا إلى اقتلاع الوجود والحقوق العربية الفلسطينية في هذه المدينة المقدسة، يعد خرقا صارخا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة ولقواعد القانون الدولي، وعلى الخصوص اتفاقية جنيف الرابعة لعام ١٩٤٩ كما يتناقض هذا القرار مع أسس ومبادئ عملية السلام الجارية ويشكل هذا القرار نفسه تهديدا بالغ الخطورة لهذه العملية التي صمدت حتى الآن أمام العديد من العراقيل والهجمات.

كما يؤكد هذا القرار من جديد دوام النوايا التوسعية الاسرائيلية الهادفة أساسا إلى تغيير الوضع القانوني والمعالم الجغرافية وكذلك التركيبة الديمغرافية لمدينة القدس المحتلة.

وإذ تدين الجزائر وبقوة قرار الحكومة الاسرائيلية الأخير فهي تدعو المجموعة الدولية ممثلة في مجلس الأمن والدولتين الداعيتين لعملية السلام إلى اتخاذ كل الاجراءات الضرورية، بناء على قرار مجلس الأمن ٤٧٨ (١٩٨٠) من أجل حمل اسرائيل على إلغاء هذا القرار الخطير والحد من كل الممارسات التي تهدف إلى تغيير معالم المدينة المقدسة.

وإذ تعبر الجزائر عن عميق انشغالها ازاء هذه السياسات والممارسات الاستيطانية الاسرائيلية فهي تؤكد من جديد على أن التسوية في منطقة الشرق الأوسط تقوم على أساس قراري مجلس الأمن ٢٤٢ (١٩٦٧) و ٣٣٨ (١٩٧٣) وانسحاب اسرائيل من الأراضي العربية والفلسطينية المحتلة في ١٩٦٧، بما فيها القدس، وممارسة الشعب الفلسطيني لحقوقه الوطنية غير القابلة للتصرف ولا سيما حقه في تقرير المصير.

كما تؤكد الجزائر على المسؤولية الدائمة لمنظمة الأمم المتحدة فيما يتعلق بقضية فلسطين إلى حين التوصل إلى حل عادل وشامل ودائم. وعليه فإن مجلسكم مدعو اليوم أن يعكس بكل حزم الشرعية الدولية من خلال نص واضح يستجيب لمطالب المجموعتين العربية والاسلامية المشروعة.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل الجزائر على الكلمات الرقيقة التي وجهها إلي.

المتكلم التالي هو ممثل لبنان. أدعوه إلى شغل مقعد على طاولة المجلس والادلاء ببيانه.

السيد مبارك (لبنان): يسرني أن أعبر لكم عن سعادة وفدنا لرؤيتكم في منصب رئاسة المجلس لهذا الشهر. اننا في لبنان ندرك جميعا تمام الادراك التزام فرنسا بقضية السلام في الشرق الأوسط ونثق بأن عمل المجلس سيدار بأقصى قدر من الفعالية في ظل قيادتكم الحكيمة المجربة. كما أود أن أشكر سلفكم الممثل الدائم للجمهورية التشيكية على الأسلوب المثالي الذي أدار به شؤون المجلس خلال شهر نيسان/ابريل.

وما زالت اسرائيل، رغم اشتراكها في عملية السلام في الشرق الأوسط، تمارس أساليبها التوسعية وسياسات المراوغة والمماطلة، وخلافا لكل شرعة وقانون وتحديا لقرارات الأمم المتحدة وميثاقها قررت الحكومة الاسرائيلية مؤخرا مصادرة ٥٣ هكتارا من أراضي القدس لأغراض الاستيطان.

والواضح أن خطوة المصادرة التي تمت سبقتها اجراءات مماثلة وستليها خطوات أخرى بهذا الشأن إن لم يوضع لها حد بصورة حاسمة.

إن إقدام حكومة اسرائيل على خطوة المصادرة الجديدة بصورة غير شرعية في هذا الوقت بالذات يمثل تهديدا بالغ الخطورة لعملية السلام ككل ويبدد الثقة بالالتزام الذي قطعته الحكومة الاسرائيلية في المفاوضات خاصة وأنه يخالف الأسس والمبادئ التي قام عليها مؤتمر السلام المنعقد في مدريد.

في هذا المنعطف التاريخي والخطير على حكومة اسرائيل أن تتخذ قرارا حاسما فيما اذا كانت

تريد حقا السلام وفيما اذا كانت ستحترم أسس ومبادئ القانون الدولي المتفق عليها دوليا والتي لا يجوز تجاوزها.

وانطلاقا من ذلك نؤكد على ما يلي:

أولا - الأهمية المركزية لمدينة القدس الشريف خاصة بالنسبة لاستمرار جهود السلام، لما تمثله من مرجعية دينية وعاطفية وتاريخية وحضارية لكل من الفلسطينيين والعرب والمسلمين والمسيحيين في العالم وعلى مر العصور.

ثانيا - ضـــرورة تطبيق القرار ٢٤٢ (١٩٦٧) وقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة بعدم تغيير الوضعية التاريخية والحضارية والديمغرافية للمدينة، على اعتبار القدس جزءا لا يتجزأ من الأراضي العربية المحتلة منذ عام ١٩٦٧. وفي هذا الصدد صدرت قرارات عديدة من مجلس الأمن ومن الجمعية العامة تؤكد هذه الحقيقة. وقد اعتبر مجلس الأمـــن في قـــراراته ٢٥٢ (١٩٦٨) و ٢٦٧ (١٩٦٩) و ٢٧١ (١٩٦٩) و ٢٩٨ (١٩٧١) و ٤٧٦ (١٩٨٠) أن جميع الاجراءات التشريعية والإدارية والأعمال التي قامت بها اسرائيل في القدس بما في ذلك مصادرة الأراضي والممتلكات التي تهدف الى تغيير الوضع القانوني للمدينة تعد غير شرعية وباطلة. كما أكد مجلس الأمن في قراره ٤٧٨ (١٩٨٠) على عـــدم الاعتراف بما أطلقت عليه اسرائيل "القانون الأساسي للقدس" وطلب المجلس من الدول التي أنشأت بعثات دبلوماسية في القدس سحب هذه البعثات من المدينة المقدسة.

ثالثا - اعتبار المستوطنات الاسرائيلية غير مشروعة وذلك وفقا لاتفاقية جنيف الرابعة المعقودة في عام ١٩٤٩.

رابعا - ضرورة احترام اسرائيل للتعهدات الدولية المتعلقة بعملية السلام فيما يخص القدس الشريف.

خامسا - مطالبـــة مجلس الأمن بإدانة الاجراءات والممارسات الاسرائيلية الهادفة الى ضم الأراضي العربية بما فيها أراضي القدس، ووضع حد للتعسف الاسرائيلي الذي يهدد عملية السلام القائمة ويشكل بالتالي تهديدا خطيرا لأمن المنطقة والعالم.

إن مسؤولية المجلـــس في حفظ الأمن ومنع الاعتداءات لا تقتصر على اتخاذ القرارات فقط بل العمل على تنفيذها. وقد حذرنا مرارا وتكرارا من أن فشل المجلس في تحمل هذه المسؤولية سيحمل اسرائيل على الاعتقاد بأنها في حل من التزاماتها كعضو في هذه المنظمة وأنه يمكنها التمادي دون رادع في ممارساتها وتعدياتها. ولا شك أن التجاوزات الاسرائيلية الأخيرة والتي تضاف الى المارسات السابقة، لاسيما تلك التي تبعت اجتياح واحتلال اسرائيل للأراضي العربية عام ١٩٦٧، هي أكبر دليل على ذلك.

وإني أتوجه الى الذين ما زالوا ينظرون للموضوع من زاوية عينية لأقول إن القدس ليست ولن تكون أبدا مسألة عقارية بل هي جوهر وصلب القضية الفلسطينية والعربية ولن نقبل بالاجراءات التي تمس المدينة المقدسة، والتي تطال الأرض والإنسان، حيث يتعرض المواطنون العرب في القدس لشتى أنواع المضايقات والضغوط لحملهم على ترك مدينتهم، ما يساهم فـــي تغيير الطبيعة الديمغرافية والاجتماعية للقدس، وننبه كذلك الى خطورة الحفريات والتنقيب المستمرين والتي تهدد المسجد الأقصى والمعالم الدينية المقدســـة للمسيحيين والمسلمين في المدينة. ويجب ألا يغيب عن بال المجتمع الدولي أن المستوطنات الاسرائيلية هي أولا وقبل أي شيء آخر غير شرعية وثانيا أنها تشكل عقبة أمام عملية السلام وأخيرا هي قنبلة مؤقتة ذات عواقب وخيمة ليس فقط على عملية السلام ولكن على استقرار وأمن المنطقة برمتها.

إن توقيت تفجير أزمة القدس في هذا الوقت بالذات ليس صدفة وأسبابه عديدة لا تخفى على أحد. لقد آن الوقت للامتثال للقانون الدولي وتطبيق القرارات الدولية المتعلقة بهذا الموضوع ووقف التخاذل المستمر تجاه اسرائيل التي ما زالت تسجل التحديات والسلبيات بما في ذلك ما يدخل في نطاق عملية السلام التي انطلقت من مدريد عام ١٩٩١.

وفي هذا السياق، ما زال لبنان يعاني من استمرار الاحتلال الاسرائيلي لأجزاء من الجنوب والبقاع الغربي، نتيجة رفض اسرائيل المستمر تطبيـــق القـــرار ٤٢٥ (١٩٧٨)، وما زال المواطنون يرزحون تحت وطأة القصف اليومي لمدنهم وقراهم. كذلك فإن مئات من اللبنانيين يعانون من الاعتقال التعسفي المستمر لسنوات في المعتقلات الاسرائيلية في منطقة ما يسمى بالحزام

الأمني وفي اسرائيل بالذات، ودون أن يسمح لمنظمة الصليب الأحمر الدولية بزيارتهم رغم القرارات المتوالية بهذا الشأن في لجنة حقوق الإنسان.

كذلك فإن الحصار البحري الاسرائيلي مستمر منذ شهور للساحل اللبناني الجنوبي وتمنع البحرية الاسرائيلية الصيادين من الإبحار لكسب رزقهم. وكل ذلك يجري دون أي تحـــرك فعال بهـــدف وضع حد لهذه الاعتداءات السافرة.

إن غياب أي تدبير أو إجراء فاعل من جانب المجلس لوقف تمادي اسرائيل في انتهاكاتها سيقلص الآمال في التوصل الى اتفاق للسلام العادل والدائم والشامل ويساهم في تدهور الوضع ويزيد من معاناة شعوب المنطقة.

إن أنظار أبناءنا شاخصة الى هذا المجلس لرؤية ما اذا كانت لغة القانون الدولي الذي يبشرنا به النظام الدولي الجديد ستطبق على اسرائيل أم أن هذه الدولة ستبقى مستثناة من منطق القانون ومفاعيله.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): أشكر ممثل لبنان على عباراته الطيبة الموجهة لي.

بسبب تأخر الوقت أزمع، بموافقة المجلس، تعليق الجلسة.

ولكن قبل القيام بـــذلك أعطي الكلمة لممثل فلسطين الذي يرغب في الكلام ممارسة لحق الرد.

السيد القدوة (فلسطين): بداية أود أن أطمئنك وأطمئن السادة أعضاء المجلس أنني لست بصدد ممارسة حق الرد بشكل كامل على البيان الاسرائيلي أو على أي بيان آخر، هذا يحتاج الى وقت وليس لدينا الآن مثل هذا الوقت، بالرغم من أن هذا الموقف يتطلب درجة عالية مـــن ضبط النفس وبالرغم من أن بيان إحدى الدول الأعضاء كاد أن يجعلني أعتقد أن الجانب الفلسطيني قد قام بمصادرة أراض إسرائيلية وليس العكس.

علـــى كـــل حال، طلبت الكلمة فقط - سيدي الرئيس - لكي أصحح بعض الأرقام والنسب التي وردت في بيان سفير اسرائيل، وهي أرقام ونسب عجيبة على غرار أن ٦٣ في المائة من الأراضي المصادرة هي أراض يهودية.

هذه الأرقام والنسب ذكرها في السابق فقط السيد بيريز وزير خارجية اسرائيل، ولم يكررها أي مصدر اسرائيلي آخر لا جرائد ولا إذاعة ولا تلفزيون، ولا الجيش، ولا حتى أي وزير آخر. والآن تكررت في بيان سفير اسرائيل، وهو ما يتيح لنا، عندما نتأمل النص جيدا، أن نكتشف الحيلة التي أوصلتنا الى هذه النسب.

لقد تم اضافة ١٨٥ هكتارا، كانت قـــد تمت مصادرتها قبل سنتين، من قبل السلطات الاسرائيلية، في منطقة اسمها جبل أبو غنيم، أضيفت الى الـ ٥٣ هكتارا التي نتحدث عنها اليوم. وهذه الهكتارات الـ ١٨٥ أصبحت يهودية بمعظمها حســب رأي اسرائيـــل بحكـــم تلك المصادرة قبل سنتين وبحكم الحيل القانونية المتبعة في اسرائيل والتي مكنت من اعتبار معظمها أراضي يهودية. ومن هذه الحيل على سبيل المثال، كل العرب الذين يخسرون في المحاكم، وهذا بالطبع يحدث دائما، تقوم المحكمة على نحو تلقائي باعتبار أراضيهم أراضي يهودية.

إذن، هذه الأراضي كانت أصلا أراضي عربية تمت مصادرتها قبل سنتين، وأعتبر معظمها بالتالي، عن طريق هذه العملية أراضي يهودية.

أما بالنسبة لـ ٥٣ هكتارا فحسب الأرقام الواردة في بيان سفير اسرائيل - حتى اذا اعتبرنا هذه الأرقام صحيحة - فإنها تشير الى أن الملكية اليهودية لا تزيد عن حوالي ١١ هكتارا من الـ ٥٣. وهي بالطبع نسبة أقل بكثير من النسبة الواردة في الخطاب كل بقية هذه الأراضي عربية بما في ذلك الأراضي غير المسجلة بحكم طبيعة الحياة منذ العهد العثماني في فلسطين.

ونحن، من جانبنا، نقول انه حتى هذه الأرقام غير صحيحة، وبالتالي، بكل أسف، لا يكون هناك أي أساس للأرقام والنسب التي وردت في بيان سفير اسرائيل.

في كل الأحـــوال - نريـــد أن نؤكد أن جوهر الموضوع يتمثل في أن هذه الأرض، ان القدس الشرقية، كلها أرض محتلة من قبل اسرائيل تنطبق عليها اتفاقية جنيف الرابعة، كما أكد على ذلك مجلس الأمن في العديد من المرات، فالمسألة ليست مسألة الملكية الفردية بل انها

ضرورة امتناع قوة الاحتلال، حسب واجباتها، عن القيام بأية خطوة مثل المصادرات أو غيرها من الخطوات الأخرى.

الرئيس (ترجمة شفوية عن الفرنسية): تعلق الجلسة حتى الساعة ١٠/٣٠ من صباح يوم الاثنين، ١٥ أيار/مايو ١٩٩٥.

علقت الجلسة الساعة ٢٠/٤٥.